

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٢١

الجمعة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد علامي (تشاد) رئيس الوزراء في جمهورية فيجي وقائد القوات العسكرية الفيجية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بينيماراما (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أنقل لكم جميعاً التحيات الحارة من فيجي حكومة وشعباً. وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد النصر على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، ولأشيد بسلفه، معالي السيد جوزيف ديس.

خطاب السيد جوسايا ف. بينيماراما، رئيس الوزراء في جمهورية فيجي وقائد القوات العسكرية الفيجية

لقد كان لي الشرف هذا العام أن أفتح بعثتين جديدتين في كل من إندونيسيا وجنوب أفريقيا. والمفوضية العليا لفيجي في بريتوريا هي أول بعثة دبلوماسية لنا في قارة أفريقيا، ونعتبرها بوابة لتلك القارة العظيمة. وتهدف سفارتنا الجديدة في جاكارتا إلى تعزيز علاقاتنا الأخوية الحارة مع إندونيسيا. وبنفس الروح، سأقوم الأسبوع المقبل بزيارة إلى البرازيل لأفتتح أول سفارة لفيجي في قارة أمريكا الجنوبية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء في جمهورية فيجي وقائد القوات العسكرية الفيجية.

اصطحب السيد جوسايا ف. بينيماراما، رئيس الوزراء في جمهورية فيجي وقائد القوات العسكرية الفيجية، إلى المنصة

وفي أيار/مايو من هذا العام، تشرفت فيجي بانضمامها إلى عضوية حركة عدم الانحياز. وقد تعهدنا بالقيام بدورنا كاملاً في أنشطة الحركة، ولا سيما في مجال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد جوسايا ف. بينيماراما،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الفيجية لمدة ٢٤ عاماً. وفي عام ١٩٨٢، عندما تم نشر الأفراد والمراقبين التابعين للقوة المتعددة الجنسيات كقوات لحفظ السلام في سيناء، كانت بينهم كتيبة فيجية، وهي ما زالت هناك حتى يومنا هذا. وفي العراق، ما فتئت وحدة حراسة الأمم المتحدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تتألف من فيجيين منذ عام ٢٠٠٤. ومع الانسحاب المزمع للقوات الأمريكية من العراق هذا العام، ارتأت الأمم المتحدة زيادة حجم وحدة الحراسة التابعة للبعثة، وبعد الإجراءات القانونية الواجبة اختيرت فيجي لتوفير الموظفين الإضافيين. ونشكر الأمم المتحدة على الثقة التي توليها لأبنائنا وبناتنا الجنود.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل أبنائنا وبناتنا الفيجيون الجنود حالياً في بعثات حفظ السلام في جنوب السودان، وأبيي، ودارفور، وليبريا، وتيمور - ليشتي. وأتوقف هنا لأعرب عن تقدير بلدي واحترامه للعمل المتفاني الذي يقوم به حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في المناطق المضطربة من عالمنا، ولأشيد بالذين ضحوا منهم بأرواحهم.

إن فيجي تترأس حالياً مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، التي تضم في عضويتها فيجي وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو والكاناك والجهة الاشتراكية الوطنية لتحرير كاليدونيا الجديدة. وسُرت مجموعة رأس الحربة الميلانيزية هذا العام بقبولها إندونيسيا وتيمور - ليشتي بصفة مراقب. وتود فيجي أن تشي على العمل الذي تضطلع به البعثات الشقيقة للمجموعة لدى الأمم المتحدة في إحاطة لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة علماً بالشواغل الميلانيزية. وستواصل فيجي، من خلال عضويتها في لجنة إنهاء الاستعمار، دعوة اللجنة إلى القيام بالرصد والتقييم الفعالين للتقدم المحرز في اتفاق نومييا بشأن كاليدونيا الجديدة. وفي هذا الصدد، نرحب بوضع ترتيبات للتعاون ولتشاطر المعلومات على نحو أوثق بين

التعاون بين بلدان الجنوب والتنمية المستدامة. وهذه التطورات الإيجابية تكمل سياسة حكومة فيجي في التطلع نحو بلدان الشمال، ويتمثل هدفنا في توسيع العلاقات مع الشركاء غير التقليديين. ونحن نعتقد أن مثل هذا التوسع ضروري لتنميتنا الوطنية ومشاركتنا الكاملة في الحقوق والمسؤوليات العائدة لفيجي على الصعيد العالمي. وها نحن في الأمم المتحدة أعضاء نشطون في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ونقدّر، إلى جانب زميلتنا الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، عظيم التقدير الدعم الذي يقدمه لنا أعضاء تلك المجموعة الإقليمية.

إن الوثيقة التوجيهية لفيجي، الميثاق الشعبي للتغيير والسلام والتقدم، أملت على أمتنا مهمة تعزيز العلاقات الدولية في فيجي، على كلا الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وبغية تحقيق هذه المهمة، تعمل فيجي منذ بداية العام الماضي لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الدبلوماسية مع ٣٧ بلداً، ليصل مجموع عدد البلدان التي تقيم فيجي معها علاقات دبلوماسية رسمية إلى ١١٤ بلداً. وتمضي فيجي بثبات على طريق إضفاء الطابع الرسمي على علاقاتنا الدبلوماسية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وما فتئت فيجي ملتزمة التزاماً ثابتاً بعمل الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام العالمي، بما في ذلك جميع الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ففي عام ٢٠٠٦، صوتت فيجي لصالح إعداد معاهدة قوية لتجارة الأسلحة (القرار ٨٩/٦١)، ونحن نشي على جميع أولئك الذين أظهروا التزاماً بإعداد تلك المعاهدة للتوقيع عليها في عام ٢٠١٢.

وما زال التزام فيجي بميثاق الأمم المتحدة ثابتاً. ولقد بدأنا تقليدنا المتمثل بالخدمة في صفوف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أصحاب الخوذ الزرق، عام ١٩٧٨ في لبنان مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، حيث عملت الكتيبة

ولمعالجة الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عملت حكومة فيجي على سن قانون جديد هذا العام يحمي، في جملة أمور، خصوصية وحقوق الأشخاص المصابين بالفيروس أو المتأثرين به. والمرسوم المتعلق بالفيروس/الإيدز يركز على الخطوط التوجيهية الدولية للأمم المتحدة بشأن الفيروس/الإيدز وعلى إعلان الالتزام بنهج يركز على حقوق الإنسان في التصدي للوباء. وتم الاعتراف بالمرسوم بوصفه أحد أهم القوانين التقدمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم. وشاركت فيجي في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس/الإيدز الذي عقد في هذه القاعة في شهر آب/أغسطس، وقد مثل فيجي في ذلك الاجتماع رئيس دولتنا، فخامة راتو إيبلي نايلاتيكاو.

وبالإضافة إلى المرسوم المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أقرت فيجي هذا العام مرسوم الصحة العقلية ارتكازاً على الخطوط التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن أفضل الممارسات من أجل المرضى النفسيين، وأقرت أيضاً مرسوم رفاه الطفل الذي ينشئ نظاماً يقتضي من الأطباء ورجال الشرطة والحامين ووزارة الشؤون الاجتماعية الإبلاغ الإلزامي عن أي إساءة للأطفال.

وفيجي مصممة على أن توفر لجميع أبناء فيجي قوانين مستنيرة وتقدمية بشأن الرعاية الصحية والحصول على الخدمات الصحية والعدالة. وتوجد نسبة عالية من سكان فيجي معرضة لخطر الإصابة بالأمراض غير المعدية، أو الأمراض التي تتعلق بأنماط الحياة، بما في ذلك تصلب الشرايين أو الأمراض السرطانية. ونرحب بالالتزام الرفيع المستوى الذي قطعه المجتمع الدولي لمعالجة هذه الأزمة والخاتمة الناجحة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأمراض غير المعدية الذي انعقد هذا الأسبوع. ومن الجدير بالذكر أن حكومة فيجي قد اتخذت إجراءات رئيسية للتصدي للأمراض غير المعدية، فضلاً

الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية. كما نعرب عن امتناننا لحكومة فرنسا على ما أبدته من تعاون ومساعدة تحقيقاً لهذا الغرض.

إن أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية ما زالت مصدر الهام لجهودنا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. فلقد ركزنا جهودنا في فيجي على تطوير البنية التحتية الوطنية في إطار خارطة الطريق من أجل الديمقراطية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة. وفي إطار خارطة الطريق، أعطيت الأولوية لتوسيع شبكة الكهرباء في الريف، وإمكانية الحصول على المياه النظيفة، وتطوير شبكة الطرقات الوطنية. ويهدف هذا التركيز إلى وضع الأساس اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ولقد أحرز المزيد من التقدم منذ إصلاح القوانين في فيجي لجعلها تتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. إننا نشهد حالياً زيادة في مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار المحلية، وبذلك يتم تمكين النساء الريفيات، ونشهد زيادة في دور النساء والفتيات في مجال التعليم الثانوي والمساواة بين الجنسين في الجهاز الحكومي وزيادة تقديم المساعدة الاجتماعية للمهمشات منهن، بما فيهن الأمهات العازبات.

إن المرسوم الخاص بالعنف المحلي الذي بدأ سريان مفعوله في العام الماضي تنفذه حالياً بفعالية إدارات إنفاذ القانون بالاقتران مع مجموعات المجتمع المدني. ويشمل نظامه أوامر الحماية التي تستهدف ردع مرتكبي العنف الأسري من إلحاق مزيد من العنف، بينما يمكن الأسر من البقاء معاً في سلام. ويقر المرسوم بالصعوبة التي تشهدها النساء والأطفال في الوصول إلى نظام العدالة بسبب الحواجز الأسرية والاجتماعية والثقافية والموقفية.

في جوهر سياستها الخارجية. ومع ازدياد الاهتمام في التعدين في قاع البحار ومن أجل تحاشي السباق إلى أعماق البحار من جانب البلدان التي ترغب في استغلال الموارد المعدنية غير المستغلة في قعر المحيطات، من الحتمي أن تظل السلطة الدولية لقاع البحار متيقظة في حماية السلامة البيئية لبحار العالم. وقد استثمرت فيجي الكثير من الوقت والموارد في الدراسة المسؤولة لموضوع التعدين في قاع البحار، ولذا فإنها ترحب بفتوى غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار بشأن مسؤوليات والتزامات الدول الأطراف فيما يتعلق بالتعدين في قاع البحار. ونرحب أيضاً بقرار مجلس السلطة الدولية لقاع البحار اعتماد الطلب المقدم من تونغا وناورو من أجل استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في وسط شرق المحيط الهادئ.

وفي رأينا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ مشاركة شرعية في هذا المورد المحيطي. إن المحيط الهادئ هو الدعامة الأساسية لسبل العيش في بلدنا، وأمننا الغذائي ودعامة لاقتصادنا. وترى فيجي أن الاقتصاد الأزرق يمثل عنصراً جوهرياً في الاقتصاد الأخضر. وفي هذا الصدد نعتبر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢ هام جداً لحماية ذلك الاقتصاد.

ومنذ خاطبت الجمعية العامة آخر مرة (انظر A/65/PV.19)، انتفعت فيجي من الإطار الاستراتيجي للتغيير. والإطار يبين خارطة الطريق التي تستهدف بها فيجي لدى عقدها انتخابات وطنية بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبموجب أحكام خارطة الطريق، يجب على دولتنا ابتداءً من أيلول/سبتمبر من العام المقبل حتى ٢٠١٣ أن تركز اهتمامها على تطوير دستور جديد يتماشى مع المبادئ الجديدة بالثناء الواردة في الميثاق الشعبي للتغيير، والسلام والتقدم. وتنص بوضوح خارطة الطريق على أنه خلال العملية يجب أن يتخلى الدستور الفيجي الجديد عن التصنيف

عن أنها أول بلد يوقع ويصادق على الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ. وهي أيضاً من بين أوائل البلدان التي لديها برنامج رائد في تخفيض استخدام الملح.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومة فيجي قد أدت إلى نتائج إيجابية في مرحلة منتصف المدة. وفي الشهر الماضي شعرنا بالتشجيع بعد أن علمنا أن وكالة التصنيف الائتماني "Standard and poors" قيمت الحالة الاقتصادية لفيجي عند درجة أعلى، وهذا التحسين في التصنيف يُعزى أيضاً إلى الدعم القوي من جانب جميع الشركاء الإثنائيين، بما في ذلك القطاع الخاص الذي عمل بصورة وثيقة مع حكومة فيجي. وأغتتم هذه الفرصة لأشكرهم على تعاونهم ومساعدتهم.

إن فيجي بحكم كونها دولة جزرية صغيرة نامية وضعيفة أمام الآثار الضارة لتغير المناخ، تتوق إلى تحقيق نتائج إيجابية وملموسة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الاجتماع الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام في دربان. ولنا وطيد الأمل في أن تسفر مفاوضات الاتفاقية عن نتائج إيجابية. ومهما يكن من أمر، فإن الحالة ملحة في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة، وأن ما يشكله ارتفاع منسوب مياه البحر من تهديد حقيقي قد حمل الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ على استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى الآثار الأمنية لتغير المناخ. وتأمل فيجي في أن البيان الرئاسي الذي اعتمدته المجلس (S/PRST/2011) في تموز/يوليه في نهاية المناقشة المفتوحة بشأن الآثار الأمنية لتغير المناخ سيمكن المجلس من إلقاء نظرة متعمقة على محنة تلك البلدان التي تتعرض للغالبية منها إلى خطر فقدان إقليمها نتيجة تغير المناخ.

إن فيجي كونها أول دولة توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار جعلت الحفاظ على التزاماتها المحيطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية في جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوسايا باينيماراما، رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية في جمهورية فيجي، من المنصة

خطاب السيدة سيسى ماريام كايداما سيديبي، رئيسة وزراء جمهورية مالي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية مالي.

اصطحبت السيدة سيسى ماريام كايداما سيديبي، رئيسة وزراء جمهورية مالي، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيراً أن أرحب بدولة السيدة سيسى ماريام كايداما سيديبي، رئيسة وزراء جمهورية مالي، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة سيديبي (مالي) (تكلمت بالفرنسية): أود بداية أن أنقل أسف فخامة السيد أمادو توماني توري، رئيس جمهورية مالي، والذي لم يتمكن من حضور الدورة الحالية للجمعية العامة بسبب جدول أعماله الوطني الحافل للغاية في هذا الوقت. غير أنه طلب مني أن أنقل تحياته القلبية وتمنياته الصادقة لنجاح عملنا.

يسعد وفد مالي كثيراً أن يعرب عن ثنائه القلبية للسيد النصر على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وانتخابه ليس مجرد اعتراف بصفاته استثنائية بوصفه دبلوماسياً متمرساً، ولكنه تقدير هائل أيضاً لبلده، قطر، التي ترتبط معها مالي بعلاقات ممتازة. ومن ثم، أؤكد له الدعم والتعاون الكامل من جانب وفدي في أداء مهمته. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري الكبير لسلفه، السيد جوزيف ديس، على الطريقة الرائعة التي ترأس بها

والتميز العنصرين بحيث وللمرة الأولى في تاريخ فيجي سيذهب أبناء فيجي إلى الانتخابات في عام ٢٠١٤ على أساس الاقتراع المشترك والمنصف. وهذا سيمثل تقدماً حقيقياً وسيبطل قوانين وسياسات غير ديمقراطية دامت عشرات السنين وهي موروثة من ماضينا الاستعماري ومرتسخة في دساتيرنا السابقة وعرقلت تقدم أمتنا. وهذا تحرك مصمم لإقامة مجتمع يقوم على المساواة الموضوعية والعدالة واحترام كرامة جميع أبناء فيجي.

إننا إذ ندخل فترة السنتين هذه الزاخرة بالمعلومات في تاريخ فيجي نقر بأن الشمولية جزء جوهري في عملية صياغة الدستور الجديد. ونقر أيضاً بمسؤوليتنا الوطنية في جميع الأوقات لضمان أن يعلو السلام الشامل، والرفاه والتنمية الاقتصادية المستدامة في الدولة فوق المصالح الطائفية التي تبعث على الخلاف والشقاق. إن شعب فيجي سوف يفوز، ولدينا كل الثقة بأن بلدنا العزيز لديه قدرة نابعة من الداخل، وهو قادر على انتشال نفسه بنفسه. وفي هذا المجال، يسعدني أن أبلغ هذا الجمع بأنه من المقرر أن يبدأ التسجيل الإلكتروني للناخبين في الانتخابات الوطنية في شهر كانون الثاني/يناير من العام المقبل.

ونثق بأن شركاءنا التجاريين والإئتمانيين، وأصدقاءنا القدامى والجدد، سوف يتفهمون موقفنا وبمنحونا الحيز والعون اللازمين لنا لضمان تجذر الديمقراطية الحقة والمستدامة في فيجي. وفي هذا الصدد، فقد أثلجت صدورنا كثيراً التطمينات الأخيرة حول تقديم الدعم من العديد الأصدقاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وليس أقلهم الأمم المتحدة.

مرة أخرى، أقدم تهنيتي إلى الرئيس على انتخابه، مع أطيب تمنياتي بأن تكون الدورة السادسة والستين للجمعية العامة دورة منتجة.

لا يزال التحدي الأكثر إلحاحاً. وفي أفريقيا، وعلى الرغم من إحراز تقدم بارز في تعزيز السلام والأمن والاستقرار، لا تزال الحقيقة هي أن الحالة في منطقة القرن الأفريقي وشمال أفريقيا، ولا سيما في ليبيا، ما زالت تشكل مصدر قلق كبير. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تفسح الأسلحة والمواجهات القاتلة المجال أمام حتمية الحوار والمصالحة الوطنية، وهما مطلوبان لإحلال السلام الدائم وتوطيد الوحدة الوطنية والحفاظ على السلامة الإقليمية.

وفي الشرق الأوسط، كانت القضية الفلسطينية ولا تزال مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي الذي يجب أن يشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة مناخ من الثقة وبدء مفاوضات مباشرة باتجاه إحلال سلام شامل يركز، في جملة أمور، على القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبينما تعيد مالي التأكيد على تضامنها الفعلي ودعمها الكامل للشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع، فإنها ستواصل دعم جميع المبادرات الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وتملك مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

لا يزال السلام والأمن الدوليان مهددين بفعل ظواهر أخرى، مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر. والاعتداءات التي تُرتكب في جميع أنحاء العالم هي تذكير صارخ بأنه لا يوجد بلد في مأمن من الإرهاب وأن أي قضية، مهما كانت عدالتها، لا يمكن أن تبرر الاستخدام المتعمد للعنف ضد المدنيين الأبرياء.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى التحديات الأمنية في قطاع الساحل والصحراء الشاسع الذي تشترك فيه مالي مع عدة بلدان شقيقة في المنطقة. فمنطقتنا دون الإقليمية

الدورة الخامسة والستين، التي انتهت للتو، على نحو مرضي جميع الدول الأعضاء.

وأخيراً، أود أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على إعادة انتخابه الرائع رئيساً للمنظمة. وما زالت على اقتناع تام بأن التزامه الثابت بالتمسك بالمبادئ والمثل العليا للمنظمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيساعد على زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة على الساحة الدولية.

يشهد السياق العالمي الحالي اضطرابات سياسية عميقة تهدد بشكل خطير السلم والأمن الدوليين. وهذه الحالة تزيد من أهمية الموضوع المختار للمناقشة العامة، "دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية". ومن ثم، أود أولاً التأكيد على أهمية دور الوساطة والحاجة الملحة إلى تحديد الجهود الجماعية لمنع نشوب الصراعات وحلها، وفي المقام الأول، لوضع حد للعنف والمعاناة التي لا توصف التي تعرض لها السكان المدنيون والتدمير الواسع النطاق للهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

إن بلدي لا يزال مقتنعاً بأن منع نشوب الصراعات وحلها عبر الوساطة يمثلان بلا شك ضمانات للسلام والأمن الدائم. وفي هذا الصدد، ستواصل مالي تشجيع ودعم جميع المبادرات وجهود الوساطة الجارية بهدف مكافحة الأسباب الجذرية للصراعات وتمهيد السبيل أمام إيجاد حل سياسي دائم قادر على ضمان السلام والاستقرار والأمن، وهي أمور لا يمكن بدونها أن تكون هناك تنمية اجتماعية واقتصادية. ويتمثل جزء من هذه العملية في تشجيع علاقات حسن الجوار والتعايش السلمي وعدم استعمال القوة في تسوية النزاعات والتفاهم والاحترام المتبادل وتعزيز التعاون الدولي وثقافة السلام والحوار بين الأديان والحضارات.

والأحداث الجارية في العالم تثير قلقنا من حيث أنها تظهر بوضوح أن السعي من أجل تحقيق السلام والأمن

الأخيرة. وقد ألهمت الثقافة المالية القائمة على التسامح والحوار والمشاركة، التقدم الذي أحرزناه.

يتشاطر شعب مالي مع الحكومة الطموح إلى بناء مالي قوية وموحدة وديمقراطية ومستقرة، وملتزمة بالحوار والسلام والتعاون الدولي. ويشترك أيضا مع الحكومة في عزمها على تهيئة الظروف لتحقيق الازدهار الحقيقي، من أجل تحويل مالي إلى اقتصاد ناشئ في الأجل المتوسط. لذلك فإنني أدعو رسميا، من على هذا المنبر المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين لدعم العملية الانتخابية الجارية ودعم الجهود التي نبذلها لمواجهة التحدي المتمثل في تنظيم استفتاء دستوري وانتخابات حرة وشفافة وديمقراطية.

وباعتبار مالي بلدا ينتمي إلى منطقة الساحل والصحراء ويواجه ظاهرة التصحر وتقلبات هطول الأمطار، فإنها تعتبر تغير المناخ واحدا من التحديات الرئيسية التي تؤثر على بقاء وتنمية البشرية. وهذا هو سبب حضورنا جميع الاجتماعات بشأن هذه المسألة، كما تؤكد ذلك مشاركتنا قبل أربعة أيام فقط في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن معالجة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وأؤكد مجددا التزام مالي بمواصلة تعزيز الإجراءات من أجل الحفاظ والحفاظ على التربة والغابات والحيوانات البرية تماشيا مع الالتزامات الوطنية والدولية لبلدنا.

تتيح لنا دورات الجمعية العامة فرصة أيضا لتقييم مدى خطورة التحديات الأخرى التي تواجه العالم. أفكر على وجه الخصوص في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا والأمراض غير المعدية، التي كانت موضوعا للاجتماعات الرفيعة المستوى التي جرت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر. لقد أضحت هذه الآفات، إلى جانب التحديات التي تطرحها في مجال الصحة العامة،

تواجه اليوم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات والبشر والذين تغذيها شبكات الجريمة المنظمة بالتواطؤ مع الجماعات الإرهابية. والأحداث في ليبيا وآثارها الجانبية يمكن أن تزيد من تفاقم هذه الحالة المثيرة للقلق بالفعل.

وإدراكا من حكومات البلدان المعنية للتهديدات التي تشكلها هذه الظواهر للاستقرار والتنمية المتناغمة في المنطقة، فإنها تعمل على إنشاء آليات تنفيذية مشتركة لمكافحة أعدائنا المشتركين بفعالية. وتعيد حكومة مالي، من جانبها، التأكيد على دعمها الكامل لجميع مبادرات دول المنطقة دون الإقليمية الرامية إلى تحسين تنسيق ومواءمة جهودنا في التصدي للتحديات المتعددة المشتركة. وبالتوازي مع الجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي، تكثف حكومتنا جهودها لتنفيذ البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي.

وسيكون عام ٢٠١٢ سنة هامة بالنسبة لمالي. فبعد قرابة ٢٠ عاما من الممارسات المؤسسية الديمقراطية، ارتأى رئيس الجمهورية، الذي لن يرشح نفسه لإعادة انتخابه، أن من المناسب تنقيح دستور عام ١٩٩٢، وذلك بعد مشاورات وطنية واسعة، من أجل ترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون في بلدنا.

وقد تم بالفعل فتح عملية تشاركية شاملة مع جميع أصحاب المصلحة -- الحكومة والأحزاب السياسية والنواب الوطنيون، والمجتمع المدني -- لضمان شفافية ومصداقية الاستفتاءات والانتخابات المقبلة. أجدد تأكيد التزام الحكومة ببذل قصارى جهدها من أجل التنفيذ الجيد للإصلاحات المتوخاة، ولمواجهة التحدي المتمثل في إجراء انتخابات ناجحة في عام ٢٠١٢. وما زلت واثقة من النجاح لأن ديمقراطيتنا باتت أكثر نضجا خلال الانتخابات الأربع

وفي سعيها نحو عالم أكثر عدلا وازدهارا وسلاما، يشكل تعزيز التعاون والتضامن الدوليين أفضل طريقة لضمان مستقبلنا المشترك. فلننخرط كافة بشكل جماعي في إيجاد حلول دائمة للتحديات والمشاكل المعقدة التي تواجه البشرية. إن ذلك من مصلحتنا جميعا ومصلحة بقائنا الجماعي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية مالي على البيان الذي ألقته للتو.

اصطحبت السيدة سيوسي مريم كيديما سيدي،
رئيسة وزراء جمهورية مالي من المنصة

خطاب يلقيه السيد سيوسي سو برنباس دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة سوازيلند.

اصطحب السيد سيوسي سو برنباس دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد سيوسي سو برنباس دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دلاميني (سوازيلند) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب هذه الجمعية الموقرة نيابة عن صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس الدولة في مملكة سوازيلند. يرسل جلالته الملك مسواتي الثالث، وصاحبة الجلالة الملكة الأم، وحكومة وشعب مملكة سوازيلند أطيب التمنيات والتهاني لدولة قطر والسيد النصر على انتخابه لرئاسة الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن خبرته الواسعة ومهاراته الدبلوماسية ستكفل النجاح في المسائل

مشكلة حقيقية أمام التنمية. نعتقد بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده ويقظته لاحتواء هذه الأمراض. كما سيتعين عليه الوفاء بالتزاماته تجاه البلدان النامية لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

من المهم أيضا إيلاء اهتمام مستمر لمسألة إصلاح الأمم المتحدة وإرساء الديمقراطية فيها، من خلال إعطاء دور أكبر للمرأة في محافل صنع القرار في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. من المهم أيضا الانخراط في إضفاء الديمقراطية على المؤسسات المالية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهائلة التي يشهدها العالم والحاجة إلى تمثيل أفضل لجميع المناطق.

حالة الاقتصاد العالمي لا تزال هشة بالتأكيد، ولكن يتعين ألا تصبح الأزمة المالية ذريعة لتقليص المساعدة الإنمائية الرسمية. يجب أن يظل تنفيذ برنامج العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أولوية. ويجب على المجتمع الدولي التعبير مجددا عن إرادته الجماعية في تنفيذ، بل تجاوز الالتزامات المقطوعة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل مكافحة الفقر وجميع أشكال الظلم التي تولد العنف وانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم.

وبالمثل، فإن سيسمح تنفيذ الإعلان السياسي وبرنامج عمل اسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، يمكن أقل البلدان نموا من حشد الموارد المالية اللازمة لضمان النمو والتنمية الدائمين، اللذين يشكلان ضمانا للسلام والاستقرار في العالم. في ذلك الصدد، ستواصل مالي دعم جميع المبادرات الابتكارية في مجالات تمويل التنمية، والتجارة، وتخفيف وطأة الديون الخارجية، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية عموما وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص.

للمشاكل الأفريقية. ويود بلدي التأكيد مجدداً على التزامه بهذا المفهوم.

ولسبب مماثل، تصلي مملكة سوازيلند مع شعب ليبيا من أجل وضع حد سريع للصراع الحالي وإيجاد حل مستدام، وأن يكون السعي إلى الحل السلمي شعاراً للتصدي لصعوبات المرحلة الانتقالية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع تكفل مضي ليبيا قدماً نحو مستقبل أكثر إشراقاً. والعالم بحاجة إلى ليبيا الموحدة والمستقرة التي تستعيد مكانها في الشؤون الدولية.

ولا يفوتني أن أشير إلى أن الحرب في الصومال ستكون لها آثار ضارة في الأجل الطويل. وقد تضاعفت الصعوبات حالياً بسبب حالة المجاعة الفظيعة. وبينما يمكن وضع اللوم على تغير المناخ، فإننا مع ذلك نرى أن الصومال كانت ستعالج الكارثة الإنسانية الأخيرة - المجاعة - على نحو أفضل كثيراً لو أن المجتمع الدولي تعاون في إيجاد الحل السياسي الضروري لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وللأسف، يبدو أن العالم قد نسي الصومال، بينما ينفرد الاتحاد الأفريقي والترتيبات الإقليمية الأخرى في التصدي لآثار الحرب في ذلك البلد.

إن مشكلة القرصنة، التي تفاقمت بشكل واضح، واحدة من الإشارات العديدة على أن الصومال بحاجة إلى تدخل سياسي شامل بمشاركة جميع المحاورين الدوليين. وقد قدم دعم كبير لمكافحة القرصنة ولكن بدون أن يكون ذلك جزءاً من نهج كلي. ولا يريد العالم، بالتأكيد، أن يرسل رسالة تظهر أن تدخلاته لا تحدث إلا عندما تتعرض للتهديد مصالح بعينها.

ومن المنطوق ذاته، تشجع مملكة سوازيلند المجموعة الرباعية المعنية بقضية فلسطين على أن تظل عاقدة العزم على إيجاد أرضية مشتركة بين إسرائيل وفلسطين. إننا نعي جيداً

الصعوبة التي تواجه هذه الدورة. كما أود أن أثني أيضاً على العمل الممتاز الذي قام به سلفه، السيد جوزيف ديس.

توحي مؤسسو الأمم المتحدة إنشاء منظمة تكمن قوتها الأساسية في أعضائها الذين يعملون بشكل جماعي وتعاوني من أجل حل المشاكل الدولية. في هذا الصدد، يتسق موضوع هذه المناقشة العامة، المتعلق "بدور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية"، مع الرؤية الأصلية بصورة وثيقة.

إن السعي إلى تحقيق السلام والأمن في أجزاء كثيرة من العالم أمر حيوي لبناء مستقبل يتسم بالتعايش المستمر. نحن مدينون للأجيال القادمة بالحفاظ على عالم يمكن العيش فيه. لا ينبغي الاستخفاف بالجهود الدولية الرامية إلى التدخل في الصراعات الداخلية والتوسط لحلها، وينبغي أن يكون المتحاورون متنبهين للحساسيات التي تنطوي عليها كل حالة على حدة.

وقد علمنا التاريخ أن الحلول المستنسخة لا يحالفها النجاح إطلاقاً. ولا يوجد نهج واحد يناسب جميع حالات السعي إلى السلام لأن كل حالة وكل حقبة زمنية لها سماتها الفريدة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يحدد بسرعة هوية قوى ليست ذات صلة تسعى إلى مناصرة مصالحها الضيقة.

وتود مملكة سوازيلند أن تهنيء جمهورية جنوب السودان على استقلالها الذي نالته هذا العام واحتُفل به في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وينبغي كذلك التوجه بالتقدير إلى جمهورية السودان على عزمها الثابت على إنجاح العملية. وننوه أيضاً بجهود الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور وفريق الحكماء، بتكليف من الاتحاد الأفريقي. فقد أدى الاتحاد الأفريقي دوراً مساعداً في الاستفادة من الخبرات الواسعة لقادة أفارقة سابقين في سعيه إلى إيجاد حلول أفريقية

لقد صوتت مملكة سوازيلند تأييدا للقرار ٢٠١٠/٢٥١، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان. كما إننا كنا جزءا من التوافق في الآراء بشأن القرار ٢٠١٠/٢٨١ بشأن استعراض مجلس حقوق الإنسان، المتخذ هذا العام. ولهذا الغرض، ندعم مشاركة الدول الأعضاء في آلية الاستعراض العالمي الدوري الذي يدرس حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان. وسيكون بلدنا في جملة البلدان التي سيُنظر فيها في الاستعراض العالمي الدوري، الذي سيجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ونحن نتطلع إلى المشاركة في الحوار المفتوح والصريح مع الأعضاء الآخرين في المجلس.

وخلال الدورة السابقة، تابعا العديد من الأحداث والموضوعات، ولا سيما الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، المعقود في حزيران/يونيه الماضي، والذي تم التأكيد فيه مجددا على إرادتنا السياسية لتعزيز جهودنا من أجل القضاء على تلك الآفة. وتعتز مملكة سوازيلند بالوثبات الكبيرة التي حققتها في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة الأطفال المولودين بدون إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لأمهات مصابات بالفيروس وملتحيات في برنامج الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل إلى ٨٣ في المائة، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وفي العالم المعاصر الشديد التكامل والترابط، تقتضي جميع المسائل تقريبا مشاركة الشركاء الدوليين. إن تايوان واحدة من القوى الاقتصادية والتكنولوجية الرائدة في العالم اليوم، وترى مملكة سوازيلند أن تايوان يمكن أن تسهم بنجاح في المجتمع الدولي. لذا فإننا نحث الأمم المتحدة على إيجاد طريقة مناسبة لتمكين تايوان من المشاركة بصورة مجدية في وكالاتها وآلياتها المتخصصة بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ليس هناك شك في أن هناك حاجة وظيفية لدمج

أن نكسات كثيرة حدثت في الماضي ولكننا متفائلون بحدوث اختراق يؤدي إلى حل يحقق لإسرائيل وفلسطين العيش جنبا إلى جنب في سلام ووثام.

وتشارك مملكة سوازيلند بقية العالم في إدانة الإرهاب والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، نستذكر الهجمات الإجرامية التي وقعت قبل عشر سنوات وجميع الذين تضرروا بها. وبناء على ذلك، نشيد بالأمن العام على استضافته الندوة بشأن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، التي أكدت على أهمية التعاون الدولي فيما بين الدول بشأن جميع المواضيع المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والمشمولة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويحدونا الأمل أن تشكل توصيات الندوة مصدرا مرجعيا لجميع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة.

ويمثل تعزيز وحماية حقوق الإنسان هدفا مشتركا لجميع البلدان. ومع أن إنجازات كبيرة تحققت في مجال التعاون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زالت هناك تحديات ماثلة. وبوصفنا بلدا ناميا، نعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للحق في التنمية لكي يتمتع الجميع بفوائد العولمة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - مثل الحق في الحياة، والحق في الغذاء، والحق في الصحة - ولتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقوم بالمزيد من العمل للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، ونقل التكنولوجيا، وتخفيف عبء الدين، وفتح الأسواق بغية تهيئة الظروف المؤاتية لتعزيز الممارسة العالمية للحق في التنمية بشكل فعال.

والأمم المتحدة نفسها. ونرحب باختياره لموضوع الوساطة لأننا نعتقد أنه عندما يتم تطبيق الوساطة بشكل صحيح يمكن أن تقلل من المواجهة في العالم. وأثني أيضا على الرئيس المنتهية ولايته، السيد جوزيف ديس، على قيادته وتفانيه خلال السنة الماضية. وتهنئ غرينادا السيد بان كي - مون بمناسبة انتخابه لفترة ولاية ثانية بصفته الأمين العام، وتتمنى له التوفيق والنجاح.

إن غرينادا، إذ تحتفل بالذكرى السنوية السابعة والثلاثين لاستقلالها وحصولها على عضوية الأمم المتحدة، تجدد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إيمانا منها بأن التزام الجميع بتلك المبادئ يقدم توجيهها إلى الأمم المتحدة من أجل أن تعمل على إيجاد الحلول لما قد يبدو مستعصيا، لأن المتوخى من الأمم المتحدة هو أن تقود، لا سيما في الأوقات العصيبة.

تؤيد غرينادا السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين. ونؤمن إيمانا راسخا بسيادة القانون، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ونؤيد أيضا مكافحة الإرهاب، فضلا عن الحملة ضد تجارة المخدرات غير المشروعة. تشكل كل هذه الأمور تهديدات خطيرة لأمن عالمنا المتغير. تكرر حكومتنا التزامها بميثاق الأمم المتحدة. ومن أجل دعم دور الأمم المتحدة، وقعت حكومة غرينادا هذا العام ثلاث اتفاقيات عالمية، بما في ذلك اتفاقية الذخائر العنقودية، للمساعدة في تحقيق نزع السلاح.

ويتعين علينا جميعا العمل بتفانٍ للحفاظ على كوكبنا من أجل الأجيال القادمة. إن تجنب المواجهة النووية هو السبيل الأكيد لتحقيق ذلك. لذا نهنئ جميع الحكومات التي قدمت الكثير من الوقت والجهد بشأن عدم الانتشار النووي.

منذ التقينا قبل عام، واجه العالم والأمم المتحدة نفسها العديد من التحديات - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - جميعها تقوض الاستقرار ويقاء الشعوب. لا تزال الأزمة

شعب تايوان في منظومة الأمم المتحدة، وأن دمجها سيخدم المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إن مملكة سوازيلند لديها ثقة في المبادرات التي اتخذت بالفعل بغية تحديد هذه المنظمة، وتتطلع إلى فترة عمل جديدة تتسم بالدينامية والحيوية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سيوسيزو بارناباس دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند، من المنصة

خطاب السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا.

اصطحب السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد توماس (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم بالتهنئة إلى السيد النصر على تعيينه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها العادية السادسة والستين. وباعتبار قطر وغرينادا بلدين صغيرين، فإنهما يتشاطران الكثير من القواسم المشتركة. ولذلك، نحن نتطلع إلى قيادته ونحن على استعداد لتقديم الدعم له من أجل مصلحة جميع أعضاء الجمعية العامة

المشاورات والمشاركة في المسائل السياسية والتشريعية الرئيسية، بما في ذلك تنقيح القوانين القديمة وسن أخرى جديدة. على الصعيد الإقليمي، نعمل مع منظمة دول شرق الكاريبي والجماعة الكاريبية، وتجمعين يشكلان الصلة التي لا تنقص وتعهداًنا الوطنية والكيفية مشاركتنا دولياً.

ويمكن مساعدة جهود غرينادا من أجل تحقيق التنمية المستدامة من جانب كل من المؤتمر المتعلق بتغير المناخ، الذي سيعقد في ديربان في أيلول/ديسمبر ٢٠١١، ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ريو. وتناشد غرينادا جميع الأطراف التفاوض بجدية والوفاء بالتزامات في كل من هذين المؤتمرين. يجب أن تضفي هذه الاجتماعات العالمية قيمة مضافة على الجهود الجارية في غرينادا وغيرها من البلدان النامية، ولا سيما الدول الصغيرة. يجب أن يقدم مؤتمر ديربان ٢٠١١ وريو ٢٠١٢ نتائج مجدية وقابلة للتحقيق، بما في ذلك الوفاء بالتزامات القديمة وتقديم التزامات جديدة، لا سيما بشأن تمويل المناخ والتمويل الأوسع نطاقاً للتنمية.

ولا بد أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها تجاه الدول الأشد فقراً. وفي الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، المعقود في كانكون في العام الماضي، أحرزنا بعض التقدم بشأن تغير المناخ وعلينا أن نبني على ما تحقق. ونرحب بإنشاء اللجنة الانتقالية لصندوق المناخ الأخضر، ونأمل أن يحقق الفائدة المنشودة وأن يُطلق بالكامل في ديربان. ونشعر بخيبة أمل بالغة لأن بعض البلدان تعرقل المراجعة المأذون بها لتحديد ١,٥ درجة مئوية كمتوسط لحد الاحترار العالمي المحتمل. وندعو تلك الدول إلى سحب اعتراضاتها وتأييد التحرك من أجل حد آمن للجزر وللعالم. ونحن مقتنعون بأن الاستجابة العالمية المناسبة لإزاء تغير المناخ يجب أن تبقى على

الاقتصادية تلقي بثقلها على غرينادا. ويعاني شعبنا من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وانخفاض الإيرادات الوطنية، واستمرار ارتفاع الدين. وبوادر الانتعاش التي شهدتها الآخرون لم تصل إلينا بعد. بالنسبة لنا، لا تزال الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ شديدة، ويجب أن نجد سبيلاً للخروج منها. ولا تزال الصراعات الاجتماعية والسياسية قائمة، إن لم تكن في غرينادا، ففي أجزاء أخرى من العالم. وتبرهن هذه الصراعات على أن السعي إلى الحرية والعدالة لم ينته بعد.

تؤلمنا جميعاً المعاناة الإنسانية وعدم الاستقرار في أي مكان في العالم، وحتى في غرينادا الصغيرة، حيث تؤثر البطالة في العواصم الكبرى على السياحة وحتى التحويلات من الخارج لدينا. إن التحدي الرئيسي الذي يواجه غرينادا بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية هو كيفية الحد من نقاط الضعف لدينا، وكيفية زيادة قدرتنا على الصمود، وكيفية تحقيق التنمية للسكان اليوم ولأطفالهم غداً.

كيف لنا أن نستجيب لذلك؟ يجب علينا محاولة تحقيق النمو بالإنصاف، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب، ودعم التحسينات العامة نحو تقدم الشعب - أي، هيئة بيئات مستقرة وإتاحة الفرص لشعبنا من أجل أن يزدهر - وعلينا أن نفعل ذلك في الوقت الذي نسهم فيه في وضع إطار عالمي عادل وسلمي وديمقراطي. نحن نعتقد أنه مهما كانت التحديات، يجب أن تبقى إرادتنا السياسية المشتركة من أجل الإنصاف والعدالة مبادئ توجيهية شاملة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد تمثلت الاستجابة الرئيسية لغرينادا حتى الآن في تعزيز عملياتنا الديمقراطية والنهوض بحركة التكامل الاقتصادي لمنطقة البحر الكاريبي. وعلى الصعيد الوطني، نشجع الاندماج الاجتماعي في حكم البلد، الذي يشرك المجتمع المدني ووسائل الإعلام والشعب قاطبة. أنشأنا

ومياه المحيطات. فسيل كسب العيش تعتمد إلى حد كبير على الموارد والخدمات البيئية، بما في ذلك الزراعة والصناعات القائمة على الزراعة والحراثة والتعدين والسياحة. واجتماع ريو زائد ٢٠ يمكن، بل ويجب، أن يكون نقطة تحول لتأكيد الالتزام السياسي وتمويل التنمية.

إننا ندرك أن الأمم المتحدة قادرة على القيادة. غير أنها يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا ما توقعت تحديات القرن الحادي والعشرين واستجابت لها. وتشمل تلك التحديات الاعتراف بحقيقة مفادها أن العشرات من الدول الناضجة، وكثير منها في عداد العالم النامي، مستعدة وقادرة على تحمل مسؤولية إدارة جدول الأعمال العالمي. ولا بد من إصلاح الأمم المتحدة. وإلا، كيف يتأتى لها أن تدير جدول الأعمال العالمي هذا لتحقيق الاستدامة العالمية والسلام وحفظ السلام والاستجابة للكوارث في إطار نظام ديمقراطي متعدد الأطراف ودائم التغير؟ إن ما ظل صالحاً لمدة ٦٥ عاماً لا بد من إعادة هيكلته لكي يتناسب مع عالم اليوم. ولذلك، نطالب بإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً وشمولاً. وإن لم يحدث ذلك، ستحرم تلك الهيئة من الشرعية السياسية التي تحتاجها للحفاظ على دورها الريادي في العالم وتعزيزه واتخاذ أفضل القرارات. وغرينادا تضم صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الكاريبية وتطالب بتوسيع العضوية في مجلس الأمن بفتيتها الدائمة وغير الدائمة ومزيد من الانفتاح في أساليب عمله. ونطالب بأن يكون للدول الجزرية الصغيرة مقعد في مجلس الأمن في إطار زمني معقول، كما نطالب بعلاقات أقوى وأرفع مستوى بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، بما يعود بالنفع على شعوب منطقتنا الكاريبية.

وغرينادا ترحب بتشكيل وإطلاق هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، التي تسعى للنهوض بحقوق المرأة والفتاة والمساواة بين الجنسين. وهذا نجاح مبكر يُحسب لإصلاح الأمم المتحدة.

رأس جدول الأعمال العالمي. وأي نتيجة ملزمة قانوناً يجب أن تكون جزءاً من نتائج المفاوضات المتعلقة بالمناخ.

وأدعو الشركاء للإسراع بصرف تبرعاتهم لصناديق البداية العاجلة، وخاصة للدول الجزرية الصغيرة. وينبغي أن تكون هذه الأموال متناسبة مع حجم الضرر الحاصل بالفعل والتهديدات المستمرة التي نواجهها نتيجة للتدهور البيئي. ونعرب عن تضامننا مع شقيقتنا وأشقائنا في المحيط الهادئ، الذين يفقدون أراضيهم يومياً بفعل ارتفاع منسوب مياه البحر، ربما بدرجة أسرع مما نعاني منه نحن في البحر الكاريبي. وتتعهد بأننا سوف نستمر في دعمهم.

ونحن، بطبيعة الحال، نتحمل المسؤولية عن أنفسنا. وفي هذا العام، سنطلق برنامجاً للطاقة المستدامة يشمل ٢٤ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستوفر مبادرة الطاقة المستدامة لتلك الدول الأساس لنمو اقتصادي منخفض الكربون والتكيف مع تغير المناخ. وسوف تيسر الكفاءة في استهلاك الطاقة وتوفر طاقة متجددة لـ ٢٤ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وباسم تحالف ائتلاف الدول الجزرية الصغيرة، أشكر حكومة وشعب الدانمرك على تقديم أول مساهمة بقيمة ١٤,٥ مليون دولار مبدئياً لصالح مبادرة الطاقة المستدامة. كما نشكر شريكنا البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تيسير ذلك البرنامج. وندعو المجتمع الدولي للانضمام إلى الدانمرك في تمويل هذا البرنامج.

وفي إطار جهودنا فيما يتعلق بتغير المناخ أيضاً، فإننا نتطلع إلى اجتماع ريو زائد ٢٠ للنهوض بجهودنا لتحقيق الاستدامة. ويجب أن تتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي تهم غرينادا والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في تطوير اقتصاد أخضر، اقتصاد يجمع بين الاستثمارات والوظائف وسبل كسب العيش مع الحفاظ على الموارد البيئية؛ واقتصاد أزرق يأخذ بعين الاعتبار توليد الدخل من الموارد الساحلية

كثير يتعين إنجازه. وندعو كل من تعهد بمساعدة هايتي إلى الوفاء بتعهداته ودعم جهود شعب هايتي. وإذا أنتقل الآن إلى شاغل كاربي آخر، فإن غرينادا تحت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى على الرفع الكامل للحصار الاقتصادي الصارم المفروض على شعب كوبا. فكل أعضاء الأمم المتحدة فيما عدا عدد ضئيل منهم قد دأبوا على التصويت لصالح إلغاء ذلك الحظر.

إننا ندرك أن الرد على القضايا المعقدة والمتداخلة في جدول أعمال الأمم المتحدة مهمة جسيمة، حتى بالنسبة للأمم المتحدة. ولكن هذا الرد يجب أن يلقى على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة. وسواصل دعم التنمية المستدامة والعمل على مواجهة تغير المناخ ودعم العدالة والسلام. وتثني غرينادا على الأمين العام لعقده عدداً من الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن قضايا مهمة. ونرحب بشكل خاص بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمراض المعدية. لا تؤثر هذه الآفة سلباً على البلدان النامية فحسب، بل تؤثر على كثير من البلدان المتقدمة النمو أيضاً. ويشكل انتشار الأمراض غير المعدية تحدياً خطيراً للغاية على الدول الجزرية الصغيرة مثل غرينادا، لما لها من آثار على القوة العاملة والطلب، الأمر الذي يؤدي إلى تقلص الموارد المالية للبلاد. ولذلك فإننا نرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى، ونتعهد بتنفيذ توصياته.

وختاماً، فقد دعوت المنظمة في العام الماضي، بناء على استنتاج مفاده أن الأمم المتحدة هي القوة الحقيقية للخير في العالم، إلى حشد قوتها لتحقيق هذا الغرض بطريقة أفضل. وأكرر هذا النداء في العام الحالي، استناداً إلى دعوة الشباب إلى جعل العالم مكاناً أفضل. ويجدوني الأمل في أنه في ظل قيادة الرئيس، والجمعية العامة - والأمم المتحدة برمتها، أن تظل المنظمة، القوة العالمية الرئيسية من أجل خير الإنسانية. وسوف تؤدي غرينادا دورها لتحقيق هذا الهدف الوحيد والمهم.

وغرينادا تلتزم التزاماً ثابتاً بمبدأ تقرير المصير. وفي ١٤ تموز/يوليه، انضمت غرينادا إلى الدول الأعضاء الأخرى في الترحيب بجمهورية جنوب السودان بوصفها العضو رقم ١٩٣ في الأمم المتحدة. ونحن نحیی جهود شعبها من أجل تحقيق السلام في بلده وفي المنطقة.

أنتقل الآن إلى المشكلة التي تبدو عصية على الحل، ألا وهي مشكلة تحول فلسطين من دولة في قاعة الانتظار إلى دولة معترف بها دولياً. هذا أمر لا يمكن فصله عن الزخم الدولي من أجل الحقوق الديمقراطية الذي يقوده الربيع العربي الآن. يجب تلبية التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني، ويجب ألا تُخذل فلسطين في هذه الانطلاقة التاريخية صوب ديمقراطيات مفتوحة ومستدامة. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يكون الربيع العربي فرصة لتجديد الالتزام بأمن إسرائيل. فالسلام يعتمد على الديمقراطيات القادرة على البقاء وعلى الأمن المستدام. ولذلك، تشعر غرينادا بخيبة الأمل لأن الفلسطينيين والإسرائيليين لم يستكملوا المحادثات بشأن نزاعهم الذي طال أمده. ونحث الطرفين على العودة إلى تلك المحادثات وننتقل إلى التعايش السلمي بين هاتين الدولتين.

ومن الواضح تماماً أن العالم ما زال يواجه غضب الطبيعة. ونحن نأسف لخسارة الأرواح البشرية والدمار البيئي الناجم عن الكوارث في أنحاء مختلفة من العالم. ونعرب عن تضامننا مع الدول الأعضاء التي ضربتها الفيضانات والزلازل وموجات التسونامي والجفاف خلال الأشهر الماضية. وغرينادا تدعو إلى استجابة عالمية قوي، وخاصة إزاء الأزمة الإنسانية الراهنة في القرن الأفريقي.

وترحب غرينادا بالرئيس الجديد لدولة هايتي الشقيقة عضو الجماعة الكاريبية وتتمنى له ولرفيقه التوفيق في جهود إعادة بناء هايتي بعد الدمار الذي حل بها بسبب الزلزال. وإذا نشكر كل من قدم المساعدة، إلا أنه ما زال هناك عمل

مسؤولة. واتخذنا خطوات حازمة نحو تخطي الظروف الصعبة التي واجهناها في الماضي، وعملنا على تجديد ثقة الشعب التيموري في مؤسسات الدولة. وعليه، فقد أيدنا بالفعل الخطة الانتقالية المشتركة لانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

ونحن في السنة الأخيرة من ولاية مدتها خمس سنوات لحكومة تحالف الأغلبية البرلمانية التي أتشرف بقيادتها، والتي تضم خمسة أحزاب سياسية مختلفة. وبموجب دستور تيمور - ليشتي، يتم تشكيل الحكومة إما من قبل الحزب الفائز بأكبر عدد من الممثلين المنتخبين، أو عبر تحالف حزبي من أحزاب الأغلبية البرلمانية، إذ ينتخب برلماننا الوطني من قبل الشعب مباشرة، خلافاً للحكومة نفسها. ولا يمكن تشكيل الحكومة إلا إذا تمتعت بالدعم من قبل أغلبية برلمانية. وفي أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٧ لم يحصل الحزب الفائز بأكبر عدد من الممثلين البرلمانيين، على الأغلبية بمفرده. وبالتالي، وافق رئيس الجمهورية، بعد عقد لقاءات رسمية مع جميع الأطراف، تشكيل حكومة ائتلافية بهدف توفير أفضل فرصة لحكومة مستقرة. وقد خدم هذا الخيار الدستوري مصالح الأمة على أفضل نحو، خاصةً وكنا نمر بفترة بالغة الهشاشة كبيرة في ذلك الوقت، على نحو ما بدا ذلك واضحاً من عدم الاستقرار والعنف الناشئين من أزمة عام ٢٠٠٦.

ونظراً لأنها ورثت حالة وطنية غير مستقرة، فقد ركزت حكومة التحالف على استعادة السلام والاستقرار وحل العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية التي نجمت عن أزمة عام ٢٠٠٦ التي استمرت حتى عام ٢٠٠٨. وقد عقدنا العزم على وضع حد لاندلاع العنف الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ وتكرر كل عامين، كما لو أن تيمور - ليشتي قد سقطت في فخ دائرة شريرة من العنف. وكان المفتاح الرئيسي لكسر هذه الدائرة، هو الاعتراف بأننا قد فشلنا. وكان علينا معالجة الأسباب الجذرية لمشاكلنا، وتعلم كيفية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء، ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا، من المنصة

خطاب السيد كي رالا إكسانا غوسماو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي.

اصطحب السيد كي رالا إكسانا غوسماو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بمعالي السيد كي رالا إكسانا غوسماو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غوسماو (تيمور - ليشتي) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أعود مرة أخرى إلى مقر الأمم المتحدة. فقد كان لي شرف المشاركة في جلسة لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير الماضي. وحينها اغتنمت الفرصة لأشكر الأعضاء الدائمين وجميع الدول الأخرى المشاركة في المجلس على ما أبدوه من كرم ورعاية دائمين في القرارات بشأن تيمور - ليشتي. واليوم أود أن أغتنم هذه الفرصة، نيابة عن شعب بلدي، لأشكر جميع أعضاء هذا الحفل، لما قدموه من دعم لتيمور - ليشتي في تعزيز السلام والأمن وبناء مؤسساتنا الوطنية. ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأننا قطعنا شوطاً طويلاً، بصفتنا شعباً ودولة، بإحلالنا للحوار البناء محل التعصب، وكفالة حق الاحتجاج، على أن يكون بطريقة

وقد أدخلنا إصلاحات في مجال إدارة المالية العامة، وأنشأنا لجنة للخدمة المدنية. كما أنشأنا لجنة لمكافحة الفساد وبدأنا في إنشاء ديوان للمحاسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في حساباتنا العامة. وأطلقنا في وقت سابق من هذا العام بوابة إلكترونية للشفافية وبوابة للمشتريات تتيح الوصول إلى بيانات يجري تحديثها يوميا وتعلق بعملية الميزانية العامة في تيمور - ليشتي وتنفيذها. كما تتيح هاتان البوابتان إجراء مشاورات عامة بشأن المشاريع العامة المعلن عنها.

وبدأنا أيضا في تطوير قدرات القطاع الخاص لدينا عن طريق تعزيز الكفاءة والأمانة المهنية والمهارات التقنية. وهدفنا هو تحويل القطاع الخاص إلى شريك قوي للحكومة في هذه المرحلة الحاسمة التي نبنى فيها بلدا. ونستثمر في الزراعة في جميع أنحاء البلد لزيادة إنتاجية القطاع، فضلا عن تنفيذ برامج إنمائية محلية ولا مركزية تركز على مشاريع البنى التحتية الصغيرة لتعزيز عمالة الشباب في المناطق الريفية. وأسهمت هذه التدابير في نمونا الاقتصادي وساعدت على خلق وظائف في العاصمة، ديلي، وفي المناطق الريفية وشجعت على الثقة في مؤسساتنا الحكومية وأدت إلى شيوع روح من التفاؤل أسهمت في حدوث تغيير في العقلية.

إن تيمور - ليشتي بلد ينعم بشروات طبيعية كبيرة، ما يعني أن لدينا القدرة المالية على تحسين الظروف المعيشية لشعبنا. غير أننا نعلم أن أداء البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يقل في أحيان كثيرة عن إمكاناتها الاقتصادية وأنها تكون أقل منعة أمام الصراعات وأكثر عرضة لسوء الإدارة. ومن ثم، فإن الشفافية والحكم الرشيد، وهما أمران أساسيان في أي بلد، يصبحان أكثر حتمية حتى في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. ورصيد صندوق نفط تيمور - ليشتي يبلغ حاليا ٨,٩ بليون دولار. ونحن البلد الأول في آسيا والثالث في العالم الذي يتقيد بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ونتيجة لحكمنا الرشيد واستخدامنا الحصيف

التعامل مع هشاشة مؤسسات دولتنا. ولحسن الحظ فقد نجحنا في إيصال رسالة سياسية قوية بشأن الحاجة إلى الاستقرار. والتزمت حكومة التحالف بجدول أعمال معني بالإصلاح. وعن طريق الحكم عبر الحوار تمكنت الحكومة من: الشروع في إصلاحات حيوية في قطاعي الدفاع والأمن، بما في ذلك بناء القدرات وإضفاء الطابع المهني على قوات الشرطة والدفاع، وتنفيذ إصلاحات هيكلية في إدارة الدولة؛ خلق الأنظمة والهياكل لكفالة الحكم الرشيد، مع الاستمرار في دعم بناء القدرات في قطاع العدالة، وإدخال سياسات اجتماعية أكثر عدلا، بهدف الحد من احتلال التوازن الاجتماعي الذي كان قائما، مع الأخذ في الاعتبار بالضرر المادي والمعنوي والنفسي الذي استمر طوال حرب الـ ٢٤ عاما. وهنا أتكلم عن المحاربين القدماء وكبار السن، الذين ضحوا بأنفسهم من أجل استقلالنا، والذين عانوا، بشكل مباشر أو غير مباشر، من آثار الحرب المدمرة، كما نتكلم عن تشجيع سياسات منظمة بشأن الصحة والتعليم والزراعة، وتعزيز سياسة اقتصادية متماسكة في جميع أنحاء تيمور - ليشتي بهدف تشجيع القطاع الخاص الناشئ.

وفي عام ٢٠٠٩، في الذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء، أطلقت الحكومة شعاراً جديداً هو "وداعاً للصراع، مرحباً بالتنمية". وقد رحب شعب تيمور - ليشتي بهذا الشعار ترحيباً حاراً. وإذا نتطلع إلى الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ فنحن واثقون من أننا الآن نتحول حقاً إلى مجتمع متسامح وأكثر استقراراً، وسلمي بحكم طبيعته. كما نتحلى بالتفاؤل اللازم لبدء فترة إنمائية أكثر جراً.

وعمدنا على مدى السنوات الأربع الماضية، إلى تعزيز القدرة المؤسسية لإدارتنا العامة، لأجل حماية المصالح العليا للدولة، وتحسين مستوى الخدمات العامة، وتعزيز الحكم الرشيد.

العام المقبل سنحتفل أيضا بتواريخ هامة للغاية تربطنا بالماضي الأقرب عهدا، وهو تحديد النضال من أجل الاستقلال، وبالجدور الأقدم التي تجعلنا بلدا فريدا في المنطقة والعالم.

فبالإضافة إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاستعادة الاستقلال، سنحتفل في عام ٢٠١٢ أيضا بالذكرى المئوية لتمرّد مانوفاهي وبذكرى مرور ٥٠٠ عام على وصول أول بحارة برتغاليين إلى تيمور - ليشتي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الجميع إلى المشاركة في هذه الاحتفالات، بنفس روح الشكر والتضامن التي وجهنا بها الدعوة إلى الاحتفالات باستقلالنا في عام ٢٠٠٢. ونحن لم نكن وحدنا في ذلك الموعد الهام وما زلنا نستفيد من سخاء ودعم الدول في جميع أنحاء العالم. ويسعدنا الاستمرار في تعزيز وتوسيع علاقات التضامن مع البلدان الصديقة من مختلف القارات على اختلاف قصصها وعقائدها وأعرافها.

ونحاول أن نكون نشطين في منطقتنا وفي العالم، لنظهر إمكانية أن نخلف وراءنا فترة صراع، حتى ولو كانت فترة طويلة، أو أن نطوي صفحتها لنركز طاقتنا على المثل الإنسانية العليا المتمثلة في التسامح السياسي والاجتماعي من أجل ضمان الكرامة والتنمية للجميع. ولذلك نعتزم الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتيمور - ليشتي ترغب في السلام وتتشاطر روح التعاون التي أدت إلى إنشاء هذه المنظمة الإقليمية. كما نواصل تعزيز علاقاتنا مع أصدقائنا في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها.

وتيمور - ليشتي تلتزم التزاما قويا أيضا بعضويتها في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية التي تضم دولا وشعوبا من أركان العالم الأربعة. ونحن مراقبون في منتدى جزر المحيط الهادئ وتربطنا علاقات جيدة بالاتحاد الأوروبي الذي يقدم لنا ما يكفي من الدعم والمساعدة. وفي الأسبوع المقبل سأقوم

للإيرادات، سجلت تيمور - ليشتي نموا بمعدلات تزيد على ١٠ في المائة في السنوات القليلة الماضية. ونعتقد أننا على طريق المحافظة على هذا النمو ونحن على ثقة بأن المؤسسات التي أنشأناها لدعم الصندوق ستصبح أقوى، بما يضمن الاستجابة وتحسين نوعية العمل والتنفيذ. وسننوع استثمارات صندوق النفط لدينا في السندات والأسهم على السواء لضمان الاستدامة في الأجل الطويل، لكي تستفيد الأجيال القادمة منه على غرار استفادة جيل ما بعد الحرب.

وبعد أن بلغنا هدف تحقيق الاستقرار، فإننا في وضع يسمح لنا بوضع خطة إنمائية استراتيجية مدتها ٢٠ عاما، ستحل محل الخطة السنوية لكل سنة مالية. والخطة تشمل ثلاثة مجالات حيوية، رأس المال الاجتماعي والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية. وعلى صعيد التنمية الاقتصادية، فإننا نركز على ثلاثة قطاعات صناعية استراتيجية، صناعة النفط والغاز والقطاع الزراعي والسياحة. ونريد التحول من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد لا يعتمد على النفط. وتهدف جميع الاستراتيجيات والإجراءات المنصوص عليها في الخطة إلى تحويل تيمور - ليشتي من بلد منخفض الدخل إلى بلد ينتمي إلى الشريحة العليا للبلدان المتوسطة الدخل، ويتمتع سكانه بالصحة والأمان ويتوفر لهم تعليم جيد وينعمون بالازدهار والاكتفاء الذاتي الغذائي. ويتطلب هذا النموذج الجديد استثمارات عامة في البنية التحتية وفي الخدمات ووجود قطاع خاص دينامي. ويحقق الكثير من الاقتصادات الناشئة، لا سيما في المنطقة الآسيوية، نموا على الرغم من الأزمة المالية الدولية الخطيرة.

سيكون العام المقبل عاما في غاية الأهمية بالنسبة لنا لتقوية عملية بناء دولتنا وإثبات أننا دولة ديمقراطية ومتسامحة وذات سيادة. ففي عام ٢٠١٢، سنجري انتخابات رئاسية وتشريعية، ستكون ثالث انتخابات ديمقراطية في تيمور - ليشتي وأنا على ثقة بأنها ستجرى بصورة سلمية. وفي

من المقرر انعقاد منتدى رفيع المستوى معني بالمساعدة الإنمائية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل في بوسان في جنوب كوريا. وفي ذلك المنتدى سنقيم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونضع أيضا إطار عمل جديدا. إن البلدان المتخلفة إنمائيا تركز كل يوم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رغم أن من الصعوبة الشديدة بمكان الوفاء بتلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وتواجه هذه البلدان تحديات ومصاعب يومية في سعيها إلى تحقيق أهداف مكافحة سوء الإدارة وتخفيض مستوى الفقر.

إن الديمقراطية عملية جارية وليست غاية في حد ذاتها. وتعتبر معظم هذه البلدان ديمقراطيات يافعة تتحمل المهمة الثقيلة لتغيير أسلوب تفكير الناس الذين عصف بهم الصراع. ويتعين عليها أيضا أن تتعامل مع الضغوط الداخلية والخارجية التي تمنعها من إيلاء الاهتمام الكافي لسلسلة من المعايير العالمية التي تعتبرها مغرقة في المثالية أو مثقلة بالشروط المعيارية التي تحول دون تكييفها مع الحالة الفعلية القائمة في تلك البلدان. ولا شك في أن تفهم الظروف الخاصة لكل بلد نام وحفز الناس على التحلي بروح الأمل والانتماء سيؤديان إلى نتائج أكثر، بدلا من فرض حالات تعجز فيها البلدان المتلقية عن الوفاء فورا بالشروط المفروضة عليها، فنوضع في وضع من الإتكالية الأخلاقية والنفسية والسياسية والمالية، الأمر الذي لا يساعدها على المضي قدما صوب التنمية.

ذلك هو سياق التنمية المتوازنة والمستدامة ذاته الذي أود أن أثير فيه مسألة فعالية المعونة. فالبلدان الفقيرة تحتاج أيضا إلى رسالة ثقة، لأن كل ما تسمع عنه هو الشفافية والخضوع للمساءلة. ومع ذلك، يثبت الانكماش الاقتصادي الدولي أن الدروس التي يريد من يملكون كل عناصر السلطة والمعرفة والمال أن تتعلمها ربما ليست أفضل الدروس. لذلك اعتقد أننا جميعا - البلدان الفقيرة والبلدان المانحة - يجب علينا أن نغير أساليب تفكيرنا. وتضطلع الأمم المتحدة بدور

بزيارة رسمية إلى البرتغال، التي تربطها بتييمور - ليشتي علاقات قديمة تمتد مئات السنين. ورغم أن البرتغال تمر بواحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية والمالية في تاريخها، ورغم أن تلك الأزمة ازدادت تفاقمًا بالأزمة المالية العالمية والأوروبية، فإن البرتغال تظل شريكا صامدا لتييمور - ليشتي، وقد عززت تعاونها الثنائي في مجالات عدة. وتتلقي الوجبة الأولى من أفراد الجيش التيموري التدريب في البرتغال وسيلتحقون بالمفرزة البرتغالية التي ستشارك في بعثة حفظ السلام في لبنان، تحت قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

تييمور - ليشتي واحدة من ٥٠ دولة مصنفة في فئة البلدان الأقل نمواً. ويطلق علينا أيضا اسم الدول الهشة. وذلك التصنيف نابع من عوامل دستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها. وفي نيسان/أبريل من العام الماضي تشرفنا باستضافة حوار دولي في ديلي حول موضوع "بناء السلام وبناء الدولة" شارك فيه أعضاء من البلدان الأقل نمواً من المجموعة التي نسميها مجموعة الدول الهشة السبع وغيرها (+g7)، التي تترأسها في الوقت الحاضر تيمور - ليشتي. وهذه المجموعة عبارة عن منتدى يسمح للبلدان الهشة والبلدان التي تمر في مرحلة ما بعد الصراع بأن تجتمع وتحدث عن تجاربها وتتعلم من تجارب الآخرين وتخلق فرصا جديدة لمواجهة المستقبل بعزيمة وتفاؤل. وتتألف المجموعة من ١٧ بلدا عضوا يقطنها ٣٥٠ مليون إنسان من أفريقيا وآسيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتستهدف مجموعة الدول الهشة السبع وغيرها تحسين الشفافية والكفاءة في مجال المعونة الدولية. وتتيح المجموعة آلية للحوار فيما بيننا ومع المجتمع الدولي حول برامج المعونة وفعالية المعونة. وينبغي أيضا ملاحظة أن الدول الهشة تحتاج إلى فترة انتقالية تتسم بمرونة أكبر في التمويل من المانحين، بدلا من تطبيق نهج واحد على الجميع، الذي ليس من شأنه سوى الإخلال بالعمليات الفردية لكل بلد.

تيموريان، وقبلت أندونيسيا بنتائج الاستفتاء، مثلما قبل شمال السودان بنتائج الاستفتاء.

ويحدونا الأمل أن يجد شعبا الصحراء الغربية وفلسطين سبلا أكثر بقاء وإنصافا وواقعية عبر آليات تقودهما بشكل فعال إلى حل صراعيهما، اللذين باتا، للأسف، أقدم الصراعات في العالم. ونحتاج جميعا إلى إصلاح ذهنيانا ومواقفنا ومؤسساتنا. ويجب علينا جميعا أن نشعر في هذه الإصلاحات في إطار دولنا، غير أنني أود أن أطرح تحديا هنا، وهو أن تبدأ تلك الإصلاحات في هذا المكان، في هذا المبنى، في مقر الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كاي رالازانانا غوسماو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، من المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ستافروس لامبرينيدس، وزير خارجية الجمهورية الهلينية.

السيد لامبرينيدس (اليونان) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته، رئيس الجمعية العامة في الدورة الخامسة والستين، السيد جوزيف ديس، ممثل سويسرا، وأن أهنيئ السيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل قطر، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لجهود وقيادة الأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي يوجه أعمال منظمنا بمهارة خلال هذه الأوقات الصعبة والمضنية.

حيوي في هذا المجال من حيث تصحيح وتكليف المعونة مع حقائق الواقع الفعلية المحلية.

الانقسامات ما زالت تفصل بيننا، بين شمال وجنوب، وبين فقراء وأغنياء، وبين غربيين وعرب، وبين آسيويين وأفريقيين، وبين مسلمين وغير المسلمين، وبين مسيحيين وغير المسيحيين. وحتى في هذا اليوم، الذي تمسك فيه الشعوب بمقاليد السلطة أو تتمتع بقدرة التأثير عليها، ما زالت عقلية الحرب الباردة شائعة بينها. يلزمنا نظام دولي جديد سياسيا واقتصاديا يحل فيه الحوار محل الصراعات والخلافات، وتستخدم فيه الديمقراطية للتعبير عن صوت الضعفاء والمساكين، وتستخدم فيه المعونة والتضامن بالتناسب من أجل التخفيف من معاناة الناس. يتعين علينا أن نعبر عن مشاعر شعوب العالم وأن نصغي إلى مطامحها. ولن يتسنى لنا إلا من خلال الحوار أن نكافح العنف، الذي يتسبب في كل أنواع التعاسة. ولن يتسنى لنا إلا من خلال الحلول السلمية أن نمنع التدمير الهائل الذي تتسبب فيه الحرب.

إن شعب تيمور - ليشتي، الذي تحمل الألم الناجم عن الدمار والعنف، يحدوه الأمل أن ينعم أشقاؤه وشقيقاته في كل أرجاء العالم، الذين يعانون اليوم بسبب الصراعات - أن ينعموا بالسلام. ولكن السلام، مثلما يقول الجميع، لا يعني فقط غياب الحرب؛ فالسلام الحقيقي ينبع من الوجدان، سلام الروح. لذلك ألتمس من الولايات المتحدة الأمريكية أن تبرهن على عظمة الروح والإنسانية فتلغي الحصار الكوبي المطبق منذ أكثر من ٢٥ سنة.

أخيرا، في عام ١٩٩١، كنت في الجبال أقود المقاومة عندما طُرح اقتراح إجراء استفتاء في الصحراء الغربية لأول مرة. وكنت في السجن في عام ١٩٩٥ عندما حاز ياسر عرفات وشمعون بيريز واسحق رابين على جائزة نوبل للسلام. وحاز على جائزة نوبل للسلام أيضا مواطنان

(تكلم بالإنكليزية)

والقرصنة. كما إنها تشمل إدارة الأزمات متى تنشأ، كما حدث مؤخرا في حالة ليبيا، والعمل المشترك مع شركائنا في المجتمع الدولي لإرساء السلام وحفظه. وهذا يعني، كما أشرت سابقا، رعاية علاقات حسن الجوار في كل أنحاء العالم.

وكما نحتاج إلى العمل معا بوصفنا شركاء عالميين بغية التصدي لتحديات عصرنا وتحديات المستقبل، فإن لكل منا دورا يؤديه في منطقة ما. ومنطقة اليونان المباشرة هي جنوب شرق أوروبا، البلقان. وليونان رؤية للسلام والاستقرار والتعاون في منطقتنا. والمكون الرئيسي فيها هو المنظور الأوروبي لمنطقتنا بأسرها ولفرادى جيراننا. ولهذا الغرض، أطلقت اليونان قبل عامين جدول أعمال ٢٠١٤، الذي يهدف إلى تنشيط جهود جيراننا لتحقيق التطلعات الأوروبية، من ناحية، وبموازاة ذلك، إعادة كتابة رؤية الاتحاد الأوروبي للترحيب ببلدان البلقان في الأسرة الأوروبية. وفي واقع الأمر، إن إنشاء منطقة حوار أوروبية يسودها السلام والتعاون في جنوب شرق أوروبا ينبغي أن يكون هدفا جماعيا، لأن السلام والتعاون لا يمثلان نتيجة مسلما بها في البلقان. والتاريخ الحديث، وغالبا ما كان تاريخا دمويا، يقدم دليلا واضحا تماما على ذلك.

ولا تزال هناك مسائل عالقة بحاجة إلى حلول. وإحدى العقبات الكأداء أمام توطيد السلام والأمن في جوارنا هي مسألة كوسوفو. إن إحراز التقدم مؤخرا في المحادثات بين بلغراد وبرشتينا بوساطة الاتحاد الأوروبي تشكل مصدرا للتفاؤل عقب التوتر الذي شهدناه خلال الصيف. غير أن ذلك التوتر ما زال قائما. وما زلنا بحاجة إلى التصدي له ونزع فتيله. واليونان راغبة في تيسير عملية المصالحة والحل التوافقي. وهي راغبة في رعاية ذلك النوع من التعاون الذي تحتاج إليه منطقتنا في مسارها نحو المستقبل المشترك في الأسرة الأوروبية. وتلك هي السياسة التي تنجح.

لقد علّمت الحربان العالميتان البشرية ضرورة أن نذكي في العلاقات الوطنية روح احترام عدد قليل من المثل البسيطة لكنها قوية. وهذا هو جوهر الأمم المتحدة - احترام السلام وعلاقات حسن الجوار؛ واحترام سيادة القانون ونظام العدالة الدولي؛ واحترام الحق الأساسي لكل شخص على كوكب الأرض في أن تتاح له فرصة العيش حياة أفضل. والأمم المتحدة هي ما نصنع منها نحن الدول الأعضاء. فنحن القوة المحركة وراء إنجازاتها. ونحن السبب لجميع إخفاقاتها. والأمم المتحدة هي حيث نلتقي ونتفق أو نختلف بشأن التعاون العالمي، وعندما نتفق، تصبح البشرية أكثر قوة.

واليوم، تقود الأمم المتحدة التعاون الدولي الحيوي في التصدي لتغير المناخ والتصحر. وهناك أيضا التحدي المتمثل في الأمراض غير المعدية، التي تعرقل تنمية الاقتصاد الكلي وتُبقى الشريحة الدنيا لبلايين الناس في برائن الفقر المزمن. وتضع المهجرة غير المنظمة ضغوطا قوية على بلداننا، بما في ذلك اليونان، نتيجة - وسببا لمزيد من الضرر - لمستوى التنمية المنخفض في بلدان المصدر، والفقر والحروب. وهناك الإسهام الأساسي للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان لمسائل حقوق الإنسان، ويمكن لذلك الإسهام أن يتعزز إذا ما أوكلت لمجلس حقوق الإنسان ولاية أقوى. واليونان مرشحة لعضوية المجلس في انتخابات عام ٢٠١٢، وتقدر تقديرا بالغاً دعم كل شريك من شركائنا لذلك الجهد.

ولعل مسؤوليات الأمم المتحدة الأكثر شمولاً تكمن في مجال السلام والأمن، حيث بدون السلام والأمن، سيكون أصعب كثيرا، إن لم يكن مستحيلا، السعي إلى تحقيق الأهداف العديدة الأخرى للمنظمة. وتشمل تلك الأهداف ضمان الأمن النووي، ومكافحة الإرهاب

المتوسط، شهدنا يقظة لرغبة الشعوب في الديمقراطية وأملها بمستقبل أفضل. إننا نشهد الربيع العربي. وقربنا من المنطقة ومن بلدانها التي اجتاحتها موجة النداءات من أجل التغيير يعبر عنه تواجدنا النشط في المنطقة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك تقاليد علاقات الثقة والصداقة الطويلة الأمد التي تربطنا بالعالم العربي وأعضائه، نستطيع أن نرى لماذا احتضنت اليونان دورا حيويا في تلك الأحداث.

لقد أجرينا في ليبيا عمليات إجلاء لم يسبق لها مثيل لعشرات الآلاف من غير الليبيين، وقدمنا الدعم الأرضي لتنفيذ منطقة حظر الطيران في ليبيا، وتوسطنا في إطلاق سراح العسكريين الأوروبيين في وقت مبكر من الأزمة، وأقمنا وجودا دبلوماسيا في وقت مبكر في بنغازي للاتصال بالمجلس الوطني الانتقالي. ونحن نعرض الآن البنية التحتية لجزيرة كريت كم منطقة انطلاق للجهود الرامية لمعالجة الحالة الإنسانية في ليبيا. إن الأهمية التي نوليها للتطورات في ليبيا ومصر وتونس وجميع أنحاء المنطقة، مستمدة من النقطة التي أثرها سابقا. من دون سلام وأمن لا يمكننا التعاون، فالتعاون مطلوب لإحداث التنمية وتحسين الحياة اليومية للناس.

وعلى وعلى المجتمع الدولي، التزام بمساعدة جيراننا في الجنوب على تحقيق هدفهم المتمثل في الديمقراطية، وأن يكون لهم صوت يسمعون عند إدارة شؤونهم، والأمل والازدهار في المستقبل. أنا أتكلم عن نفس الحقوق التي ما فتى الشعب السوري يطالب بها منذ شهور، تلك الحقوق التي تحرمه قيادته منها حاليا بكل عنف. لا يحتاج العالم العربي إلى مهيمنين جدد، يرون في الاضطرابات الحالية فرصة للترويج لأجندات تخدم مصالحهم، أو لإقامة مجالات جديدة من النفوذ الجغرافي الاستراتيجي أو القوة الاقتصادية. إنه بحاجة إلى أصدقاء حقيقيين ينظرون إلى العرب بعين المساواة، وعلى استعداد لمساعدة العالم العربي بتفان، في انتقاله إلى الديمقراطية والتقرير الحقيقي للمصير. بوسع

فبرامج التعاون الإقليمي، وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، ومجلس التعاون الإقليمي وغيرها تجعلنا نعمل معا بشكل أوثق بوصفنا شركاء. وقد أحرزت صربيا تقدما باهرا في مسارها نحو الاتحاد الأوروبي، ويجب الاعتراف بذلك التقدم بدون علامات استفهام. وقد فعل الجبل الأسود الشيء ذاته. ويجب دعم جهود البوسنة والهرسك من أجل المصالحة، والوحدة والتقدم. وتمضي ألبانيا قدما في عملية التغلب على الانقسامات الداخلية والعودة إلى مسار الإصلاح وفقا للمعايير المحددة للاتحاد الأوروبي. وتعطي قصة نجاح كرواتيا زخما لمعمل عملية توسيع منطقة البلقان.

وثمة مسألة أخرى تقتضي توجيه اهتمامنا وهي المتعلقة باسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، التي ليست في الحقيقة ولم تكن إطلاقا مجرد مسألة اسم، بل هي بدلا من ذلك جهد صادق يبذل في منطقتنا المضطربة لنطوي مرة وإلى الأبد أفكار التوحيد القومي عبر محاولة إعادة كتابة التاريخ ورسم الحدود، لكي يتراجع أطفالنا بدون شكوك ومرارة تجاه بعضهم بعضا، بل مع الصداقة والأمل في العيش جنبا إلى جنب. وتؤمن اليونان، كما أكدت مرارا وتكرارا أن الحل يكمن في تسوية توافقية منصفة من خلال اسم يتضمن محددات جغرافيا لأن مقدونيا تمثل منطقة جغرافية ذات تداخل في أكثر من بلد واحد، ويجب أن يستخدم ذلك بالنسبة للجميع باعتباره حقا مكرسا. إننا نريد حل هذه المسألة لكي نتمكن أخيرا من تحقيق الإمكانات الهائلة لعلاقتنا على أساس الانفتاح، والصدق والثقة. وقد حان الوقت للتوصل إلى تلك النتيجة ذات الفائدة المتبادلة. وكما قلت في كثير من الأحيان، ينبغي لنا أن نكتب التاريخ، بدلا من أن نحاول إعادة كتابته.

وجنوب شرق أوروبا جانب واحد من منطقة اليونان. ففي جوارنا الجنوبي، في شرق البحر الأبيض

هذا هو الأمل والمثال اللذان يمكن أن نقدمهما إلى المنطقة، وتوقعهما المنطقة منا، ولذلك تلتزم اليونان بالمسار السلمي من المحادثات الاستكشافية مع تركيا، لترسيم حدود الجرف القاري، وإلا فإننا نعتقد أنه ينبغي عرض القضية على محكمة العدل الدولية للبت فيها. نتوقع من تركيا الامتناع عن الإجراءات التي يمكن أن تضر بروح التعاون هذه. هذا هو السبب في أننا نؤيد بقوة المحادثات الجارية حالياً تحت رعاية الأمم المتحدة بين كريستوفياس رئيس قبرص والسيد إيروغلو، تلك المحادثات التي تهدف إلى إعادة توحيد قبرص كاتحاد منطقتين وطائفتين وإنهاء الاحتلال التركي غير الشرعي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ولقانون الاتحاد الأوروبي.

أخيراً، فإن التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة هما الشرطان المسبقان الأساسيان لتحقيق الاستقرار والأمن في الأجل الطويل. بلدي، الذي يجد نفسه في خضم أسوأ أزمة مالية واقتصادية عرفها في التاريخ الحديث، ليس فقط لم يتوقع على نفسه، بل ظل أحد كبار المستثمرين في المنطقة، لا سيما في غرب البلقان، مساهماً بذلك في إحداث عشرات الآلاف من فرص العمل. داخلنا فإننا نصلح اقتصادنا من خلال الاستثمار في النمو المستدام وفي القطاعات ذات الميزة التنافسية لليونان، بما في ذلك الطاقة الخضراء، والنقل البحري، والسياحة، والزراعة المستدامة والبنية التحتية ذات التقنية العالية. وخارجياً، فإن أعمالنا بصدد أن تصبح حتى أكثر انفتاحاً على الخارج. من المؤكد أن يضاعف التكامل الاقتصادي في منطقتنا، على طول محاور النمو التي أشرت إليها سابقاً، ومحاور تكميلية أخرى، إمكاناته الاقتصادية. وبالتالي فمن المؤكد زيادة تعزيزه للتكامل والتعاون السلميين لجميع شعوب المنطقة. وكثيراً ما قيل بأن كل أزمة تشكل أيضاً فرصة. إذا كان ذلك صحيحاً، فيمكن القول بأن منطقتنا التي مزقتها أزمات كبيرة وصغيرة على مدى عقود، هي اليوم المنطقة في العالم التي

اليونان والاتحاد الأوروبي، بل عليهما القيام بهذا الدور، تحت توجيه الأمم المتحدة.

لا توجد أية مسألة أخرى يبرز فيها بوضوح غياب السلام والأمن بصفة مزمنة أكثر من المسألة الفلسطينية. إن اليونان تؤيد بشكل لا لبس فيه حق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية. إنها الآن مسؤوليتنا، مسؤولية كل دولة عضو في الأمم المتحدة، أن تحترم القرار الفلسطيني بطلب العضوية، والأهم من ذلك، جعل ذلك فرصة لانطلاقة جديدة في اتجاه المفاوضات المباشرة. لفلسطين الحق في الوجود كدولة مستقلة في نهاية المطاف، على غرار إسرائيل، التي لا يجب أن ننسى، بأن لها حقاً مساوياً في العيش في أمن تام غير منقوص. يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي لوحده، وفي إطار اللجنة الرباعية، أداء دور حاسم في هذا الجهد. وستواصل اليونان إجراء حوار مع الجانبين، ودعم كاثارين أشتون والجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في إطار اللجنة الرباعية ومع الطرفين.

في هذا السياق الإقليمي الذي يتسم بالتوتر والتقلب، لكن مع آفاق لأمل كبيرة، من البديهي أننا بحاجة إلى تلافي المزيد من التوترات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، ويفسر ذلك قلقنا العميق من التهديدات والإجراءات المعادية التي اتخذتها جارتنا تركيا ضد جمهورية قبرص، في خرق للقانون الدولي. كما صرح بذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وآخرين من قبل، فإن التهديدات والإجراءات التي اتخذتها تركيا خلال الأيام والأسابيع القليلة الماضية مخالفة للقانون الدولي ويتعين أن تتوقف. إننا نعتقد بأن مسار التوتر مسار خاطئ وخطير. تحتاج منطقتنا، عوضاً عن التهديدات، إلى بلدان قوية يمكنها العمل سوية لتعزيز الاستقرار، والتعاون وعلاقات حسن الجوار بين الجميع، ودائماً في إطار القانون الدولي.

النوعية لا تعرف الحدود الوطنية. لحماية شعبنا على نحو كاف، يتعين أن يكون لدينا توافق آراء وتحرك دوليان صلبان، وكذلك اتفاق على معايير سلامة دولية صارمة.

نقف اليوم على عتبة تغيير تاريخي في الشرق الأوسط، يمكن مقارنة حجمه فقط بسقوط جدار برلين والتحول الذي اجتاحت وسط وشرق أوروبا بعد نهاية الشيوعية. العمليتان مختلفتان تماما، لكنهما تشتركان في صفة أساسية واحدة، وهي أن الشعوب قد تخلصت من عقدة الخوف. على الرغم من أن الظروف مختلفة في كل بلد، فإن الأسباب الجذرية لما يقع في الشرق الأوسط متشابهة إلى حد بعيد. تولد القيادة الفاسدة المعارضة، ونظرا لغياب عملية ديمقراطية، تنزل تلك المعارضة إلى الشوارع. يريد الشباب أن يشاركوا في مستقبل بلادهم، وأن لا يرغموا على العيش في عالم واقع افتراضي بسبب عداء ديكتاتورين مسننين. فالملايين من الناس الذين يعيشون على حافة الفقر، والذين يرون قلة محظوظة تحني ثمار الحرية الاقتصادية، سيطالبون بفرص اقتصادية عادلة للجميع.

وإذا ما أضفت إلى ذلك الشعور بالانتعاش ومطالب ملايين الشباب العرب باحترامهم، فإنك ستجد أمامك تشكّل ثورة كرامة عربية واحترام للذات، وهي ثورة تاريخية بالفعل. وبينما اجتاحت التغيير جميع ربوع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تملك الخوف بعض القادة من التغيير واحتضنه آخرون. وأولئك الذين وقفوا ضد شعوبهم لم يعودوا في مراكز السلطة، وتمضي بلادهم قدما متطلعة إلى الانتخابات الديمقراطية. وأولئك الذين احتضنوا التغيير شرعوا في الإصلاحات الشاملة واستجابوا إلى مطالب شعوبهم المشروعة. وينبغي الثناء على صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني في الأردن، وصاحب الجلالة الملك محمد السادس في المغرب على بصيرتهما واستعدادهما لإجراء الإصلاح. لقد أرشدا إلى طريق المضي قدما.

تضم أكبر الفرص لتحقيق السلام والنمو والاستقرار. بيدنا تحقيق ذلك. فلنبدا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن معالي

السيد نيكولا ملادينوف، وزير خارجية بلغاريا.

السيد ملادينوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بالثناء على سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، لقيادته الرصينة للجمعية العامة، في دورتها السادسة والسنتين. ويمكن للرئيس في أداء عمله، الاعتماد على المشاركة البناءة للوفد البلغاري. اسمحوا لي أيضا أن أشيد شخصيا به، على الموضوع الذي اختاره لهذه الدورة. كما أغتنم أيضا هذه الفرصة لأشيد بسلفه، سعادة السيد جوزيف ديس، لقيادته المتميزة لجدول الأعمال الممتلئ للدورة السابقة. أخيرا وليس آخرا، اسمحوا لي أن أهني الأمين العام، السيد بان كي - مون، على إعادة تعيينه على رأس الأمم المتحدة. لقد أثبت بأنه قائد مواظب يعمل بجد، ويؤمن إيمانا راسخا بتوافق الآراء والانسجام، وهي خصال تحتاجها الأمم المتحدة الآن في مديرتها الأعلى، بل وستحتاجها دون شك بشكل أكبر في السنوات المقبلة.

أبدأ بالترحيب بعمل الوفود المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الأمراض غير المعدية إن السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية، والأمراض التنفسية المزمنة والسكري هي المسؤولية الآن عن المزيد من الوفيات، أكثر من كل الأسباب الأخرى مجتمعة. بلغاريا ترحب بالوثيقة التفاوضية النهائية. تحدث أكثر من ٨٠ في المائة من وفيات القلب والشرابين والسكري، ونحو ٩٠ في المائة من الوفيات الناجمة عن أمراض الانسداد الرئوي المزمن، وأكثر من ثلثي مجموع وفيات السرطان، في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ترحب بلغاريا أيضا على وجه الخصوص، بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلامة والأمن النوويين. أثار الحوادث

على إعادة إعمار بلده. إن صداقتنا قوية بعد أن تعرضت للاختبار على مدى الأعوام.

إننا نعرف بالتجربة المباشرة مدى الوحشية التي لم يتورع القذافي عن ممارستها. فالمرضات البلغاريات الخمس والطبيب الذين قضوا ثماني سنوات من حياتهم في السجن الليبي، وقضوا جزءا كبيرا منها في انتظار تنفيذ حكم الإعدام، لا يزال يلاحقهم شبح معذبيهم. وأود أن أقتبس مما قاله أحدهم في مقابلة صحفية مؤخرا "لقد متنا في كل مرة فتح فيها باب الزنزانة" والآن بعد أن عادوا آمنين إلى وطنهم، فإنهم يحتاجون إلى إغلاق ذلك الفصل من الكوابيس التي تعرضوا إليها. وعلى غرار الممرضات ضحايا الدكتاتورية الوحشية، يريد الشعب الليبي أن يرى إقامة العدالة، وليس الانتقام. وسيتم السعي إلى تلك العدالة عندما يقدم القذافي وأعوانه إلى المحاكمة.

إننا، مهما كان قدر نجاحنا فرادى، لا يمكننا أن نتمتع بمنافع التنمية إذا كنا نعيش في بيئة غير آمنة. فالتعاون الإقليمي وعلاقات حسن الحوار أمران حيويان لرخاء بلداننا ومجتمعاتنا. وأود أن أنتقل بإيجاز إلى منطقة البلقان.

لقد أنشئ الاتحاد الأوروبي لجعل نشوب الحرب أمرا مستحيلا في قارة شهدت قرنا من الصراع على الأقل. ولن تكون أوروبا موحدة وكاملة حتى يصبح جيراننا في منطقة البلقان جزءا من الاتحاد. ويقع على عاتقنا أن نقول بصوت عال وواضح: لكي تكون الحرب مستحيلا في منطقة البلقان، يجب أن نرى جميع البلدان الناشئة عن يوغوسلافيا السابقة بوصفها جزءا من الاتحاد الأوروبي. وهذه هي المهمة التاريخية الملقاة على عاتقنا. وهذا هو مصيرنا. وبناء على ذلك، سنظل نعمل بلا كلل لإزالة العقبات أمام توسيع الاتحاد الأوروبي في منطقة البلقان، ولتعزيز التعاون الإقليمي

وفي الوقت ذاته، يشعر المجتمع الدولي بالسخط حيال التطورات في سوريا. فبدلا من الاستجابة إلى المطالبات المشروعة للشعب السوري بإنجاز الإصلاحات الموعودة، أطبقت الحكومة على المحتجين بالعنف. ولم تكن مطالب الشعب غير واقعية. فهم لم يطالبوا بأي شيء استثنائي. وحسب الأمم المتحدة، قتل ما يزيد على ٦٦٠ ٢ شخص منذ آذار/مارس. وتشكك الحكومة في دمشق بتلك الأرقام. ولكن حتى لو كان هناك قتيل واحد، فإن ذلك أكثر مما ينبغي.

وتتحمل السلطات كامل المسؤولية عن القمع ولا تقع على أحد سواها. وأغتتم هذه الفرصة لأهيب بالرئيس الأسد الذي قدم وعودا كثيرة لشعبه وللمجتمع الدولي، أن يخرج من الظلال، وأن يغير الدستور، ويفكك آلة القمع، وأن يدعو فورا إلى الانتخابات تحت مراقبة دولية. والشعب السوري له الحق أن يختار حكومته وأن يخضعها للمساءلة. لقد حان وقت العملية الانتقالية.

لقد رحبنا في هذه الدورة بالعضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة. إن قلوبنا مع شعب جنوب السودان الذي ناضل من أجل الاستقلال، ونحن نشيد بالقيادة الثاقبة البصيرة لحكومته التي مهدت السبيل إلى استقلاله بطريقة سلمية. ورحبنا أيضا بالمثلين الجدد للبيبا الحرة، التي تحررت من القمع ومن دكتاتورية القذافي. وكان ذلك على أبواب بنغازي عندما تصرف المجتمع الدولي بسرعة في شباط/فبراير، عملا بولاية مجلس الأمن للأمم المتحدة، لمنع وقوع مجزرة وحماية المدنيين ضد هجمات حكومتهم.

لقد أثبت الشعب الليبي أنه قادر على الوقوف مدافعا عن حقه في الحرية. إننا نتعاطف مع أسر جميع من فقدوا حياتهم في هذا الكفاح وسقطوا ضحايا طموحات حمقاء لدكتاتور واهم. وبلغاريا على استعداد لمساعدة شعب ليبيا

المباشرة. وينبغي لتلك الجهود، بما في ذلك البيان المتفق عليه اليوم للمجموعة الرباعية، أن تلقى الإشادة والتشجيع والدعم من الجميع. لقد ولدت إسرائيل في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧. وولدت بوصفها وطنا للشعب اليهودي، ومنارة أمل لمجتمع عانى من الاضطهاد والظلم على مدى آلاف السنين. والمشهد اليوم أخذ في التغيير. فالمنطقة تسير بخطوات بطيئة وأكيدة نحو الديمقراطية. وفي نهاية المطاف، ستكون الديمقراطية، والحكومات الخاضعة للمساءلة وسيادة القانون في مصلحة الجميع، يهودا ومسلمين، وعربا وإسرائيليين، في الأجل الطويل.

وللشعب الفلسطيني الحق في دولة خاصة به. وفي الواقع، نحن في المجتمع الدولي يقع علينا واجب دعم إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وتملك مقومات الاستمرار في الضفة الغربية وغزة: فلسطين التي تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، وفلسطين التي تعيش في أمن واعتراف متبادل مع دولة إسرائيل، وفلسطين التي لها حدود آمنة على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادلات أراضي متفق عليها بين الطرفين.

ويجب على فلسطين، بوصفها وطن الفلسطينيين، وإسرائيل بوصفها وطن الشعب اليهودي أن يضمنا الحقوق الكاملة بموجب القانون لجميع الجماعات العرقية والدينية. وأود أن أوضح نقطة تمام الوضوح. إن رفض حق إسرائيل في الوجود يعني رفض حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولته الخاصة. ويمكنني أن أقبل انتقاد سياسات أي حكومة، ولكنني لا أستطيع أن أقف مكتوف اليدين إذا ما أنكر حق كائنا من كان في الوجود بصرف النظر عن انتمائه الديني أو العرقي. إن رفض أهمية هذه السياسات سيعني إفشال قيم حضارتنا ذاتها. ولن تقبل بلغاريا بذلك إطلاقا، ولا ينبغي القبول بذلك من أي دولة في المجتمع العالمي.

وتطوير علاقات حسن الجوار في منطقة شهدت الكثير من الانقسامات والعنف.

وسوف نستمر بعزيمة خاصة في تشجيع الحوار بين صربيا وبريشينا بتيسير الاتحاد الأوروبي. وترحب بلغاريا بالنهج العملي المتبع من جانب كوسوفو وصربيا خلال الاجتماعات الأولى التي عقدتها. ومن المهم أن تبنيا على الزخم وأن تواصلتا الحوار بطريقة بناءة وعملية. وعلى الجميع إبداء ضبط النفس ومنع زيادة التوتر. فهذا أمر حيوي من أجل الأمن والازدهار، وفي نهاية المطاف، من أجل المنظور الأوروبي للمنطقة.

إن بلغاريا بلد له تاريخ حافل بالعزة والاضطراب. ويعلمنا تاريخنا أن الدول قوية عندما تكون الروح المدنية قوية فيها. ويعلمنا أنك لا تجد الفخر في المعارك التاريخية الكبرى والأساطير القديمة فحسب، بل أيضا في النشاط المدني، وفي الوقوف دفاعا عن قيمك وحماية جيرانك. ومن الأمثلة الملهمة على ذلك حقيقة أن يهود بلغاريا نجوا من الحرب العالمية الثانية لأن المئات من القادة الدينيين والاجتماعيين والسياسيين، والرجال والنساء العاديين، أبدوا روح التحدي ورفضوا أن يكونوا جزءا من جنون هتلر. وبلدي اليوم نتاج للتقاليد المسيحية واليهودية والإسلامية التي تشكل معا نسيج الأمة البلغارية. هذه هي ثروتنا التي تجعلنا بلدا فريدا في منطقة البلقان. ولهذا السبب، لا يمكننا أن نقف غير مباليين حيال التطورات في الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتعلق بالآفاق البعيدة المنال للسلم بين شعب إسرائيل وشعب فلسطين.

وخلال العام الماضي، شهدنا الجهود التي لا تكل المبذولة من جانب إدارة الولايات المتحدة والمثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، السيدة كاثرين آشتن، في محاولة لإيجاد سبيل لاستئناف المفاوضات

والأمن الدوليين. علينا أن نبني على التقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن ودفع العملية إلى مرحلة أكثر تركيزاً على تحقيق النتائج. وبلغاريا ترى أن توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن خيار يحظى بتأييد عدد كبير من الوفود. وزيادة عدد المقاعد غير الدائمة العضوية من شأنه أن يوفر تمثيلاً عادلاً لمجموعة أوروبا الشرقية التي زادت عضويتها بأكثر من الضعف خلال العقدين الماضيين.

وتحقيق الشفافية أمر مستحيل بدون مساءلة. أولاً، يجب أن تكون الأمم المتحدة مسؤولة أمام الدول الأعضاء من خلال مواصلة تحسين الإدارة وإنفاذ الانضباط الصارم في الميزانية، خاصة في هذه الأوقات التي تشهد اضطراباً اقتصادياً. ونحن، الدول الأعضاء، يجب أن نخضع للمساءلة أمام الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوفاء بجميع التزاماتنا، بما في ذلك من خلال سداد اشتراكاتنا المالية في المنظمة بالكامل ودون شروط وفي وقتها - وهذا مبدأ تحترمه بلغاريا وتلتزم به.

ولا بد لنا جميعاً أيضاً أن نخضع للمساءلة عن أفعالنا أمام الأجيال المقبلة. فمن السهل أن نتكلم عن التنمية المستدامة، ولكننا في الوقت الحالي لم نقرب ولو قليلاً من جعلها حقيقة واقعة. وعلى النقيض من ذلك، فإن شدة الأضرار التي ألحقناها بجيولوجية الكوكب ومناخه ونظمه الإيكولوجية خلال الجزء الأكبر من القرن الماضي جعلت العلماء يؤكدون بشكل متزايد أن الجنس البشري قد دفع الأرض بأسرع من المعتاد إلى حقبة جيولوجية جديدة غير مستقرة وربما تكون أكثر خطورة.

ونحن بحاجة إلى قيادة حكيمة وشجاعة من جانب الأمم المتحدة في جهودنا لضمان السلام والأمن - نحتاج إلى الحكمة لكي نتفادى إغراء استخدام القوة حين يبدو أنها أسرع تحقيقاً للنتائج من الوساطة والمفاوضات، ونحتاج إلى

وتؤمن بلغاريا بقوة بأن الحل النهائي لتحقيق السلام لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال المفاوضات المباشرة، ولكن المفاوضات المباشرة لا يمكن أن تستأنف إلا على أساس الثقة والتفهم الحقيقي للشواغل والتطلعات المشروعة لكلا الطرفين. وإعادة بناء الثقة بين الطرفين شرط مسبق لاستئناف المفاوضات. ولا يمكن للإجراءات الأحادية الجانب، وتغيير الحقائق على الأرض أن تكون بديلاً عن المفاوضات.

وينبغي التغلب على العقبات، وإزالة الشروط المسبقة. وإذا كان القادة الفلسطينيون يؤمنون بأن سياسة الاستيطان تشكل عقبة أمام السلام، يجب على قادة إسرائيل أن يمتنعوا عن القيام بتلك الأنشطة من أجل إعطاء السلام فرصة. وإذا كان قادة إسرائيل يؤمنون بأنه لا ينبغي وضع شروط مسبقة للتسوية النهائية، على القادة الفلسطينيين أن يمتنعوا عن اتخاذ تلك الإجراءات لإعطاء السلام فرصة.

لقد اعترفت بلغاريا بالدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨. إن صداقتنا مع إسرائيل والشعب الفلسطيني عزيزة على قلوبنا. ولهذا السبب نحث على الاستئناف الفوري للمفاوضات بوصفها السبيل الوحيد لتحقيق السلام. وما زال جلوس كلا الطرفين إلى طاولة المفاوضات على رأس أولوياتنا. وأنا متأكد أن الولايات المتحدة، من خلال العمل المتضافر مع الاتحاد الأوروبي، يمكنها تيسير العملية على أساس الرؤية التي حددها الرئيس أوباما.

وأود أن انتقل باختصار إلى رؤية وفدي لنوع القيادة، ولنوع الأمم المتحدة التي نحتاج إليها في العقد القادم. إنها منظمة تأسست من ٥١ من الدول الأعضاء وتعمل اليوم مع ١٩٣ عضواً.

ولكي تكون الأمم المتحدة على مستوى التحديات التي تواجهها اليوم، يتعين إصلاح مؤسساتها، مع البدء بتكوين الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة التي تضمن السلام

للمفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي يحظى بدعم بلغاريا الكامل.

لقد بدأت بياني بالتركيز على التحدي الذي تمثله مكافحة الأمراض غير المعدية. فالمعاناة البشرية التي تسببها الأمراض المختلفة تزيد حدتها جراء الآثار المترتبة على تلك السلسلة من الأزمات العالمية في الغذاء والمال والطاقة والمخاطر المتصلة بتغير المناخ. فهذه التحديات مجتمعة وغيرها من التحديات الجديدة من شأنها أن تعوق التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أن نضاعف يقظتنا الحالية. فعالمنا اليوم يواجه تحديات ستحدد ما سيكون عليه شكله غداً. ويجب أن نكون قادرين على مواجهة هذه التحديات بشكل جريء وبرؤية واضحة للمستقبل، وعلينا أن نعالجها معاً كمجتمع عالمي للأمم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢١.

الشجاعة لتحمل المسؤولية عندما يكون استخدام القوة ضرورة. والأمم المتحدة ستستفيد كثيراً من تعزيز تعاونها مع منظمات الأمن الإقليمية. والتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان مثال رائع على ذلك. وينبغي أن يستمر الدعم الدولي لأفغانستان إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وقد أسفنا جميعاً لحادث الاغتيال الوحشي الذي راح ضحيته زعيم أفغاني عظيم، هو الرئيس الأسبق رباتي. ولا بد أن أعماله ستلهمنا لمواصلة دعم جهود الحكومة الأفغانية لتحقيق المصالحة وإعادة الاندماج.

لقد حان الوقت لاتخاذ ترتيبات جريئة وحاسمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار أيضاً. فعلينا جميعاً واجب قانوني وأخلاقي للوفاء بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. فوجود نظام معزز ومتين لتلك المعاهدة يخدم مصالح الدول كافة، وخاصة مع تزايد خطر حصول أطراف من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. وعلى جميع الدول الأطراف، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن تحترم نظام معاهدة عدم الانتشار. وينبغي ألا يمر الانسحاب من تلك المعاهدة دون عواقب. والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسي أيضاً. وما دامت إيران لا توفر شفافية أكبر فيما يتعلق بأنشطتها النووية، ستبقى شواغل المجتمع الدولي في محلها. وينبغي الامتنال الكامل لقرارات مجلس الأمن ولأحكام اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصولاً إلى حل دبلوماسي لهذه المسألة.

إن الذكرى السنوية المؤلمة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك، التي نحييها هذا العام، والأحداث المأساوية في أوسلو مؤخراً، والهجمات الإرهابية في مومباي وغيرها من مدن العالم تثبت أن الإرهاب سرطان عالمي لا يميز بين البلدان والمجتمعات المتقدمة النمو أو النامية. واستئصال شأفته يتطلب عملاً حاسماً. والختام الناجح